الأمم المتحدة

A/C.1/62/PV.7

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثانية والستون

اللجنة الأولى

الجلسة **٧**

الثلاثاء، ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد بول بارجي ..... (السنغال)

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

البنود من ٨٧ إلى ١٠٥ (تابع)

مناقشات عامة بشأن جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بتزع السلاح والأمن الدولي

السيد محمد (السودان) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي في البداية يا سيدي بتهنئتكم على تبوئكم رئاسة اللجنة الأولى التي أنتم أهل لها. والواقع أيها الأخ والزميل أنه شرف لي أن أرى دبلوماسيا محنكا من معدنكم يترأس أعمال هذه اللجنة الهامة. ونؤكد لكم ولمكتبكم كامل التأييد والتعاون من جانبنا.

مرة أخرى تنظر هذه اللجنة في المسائل المتعلقة بتزع السلاح والسيناريوهات الراهنة للسلام والأمن الدوليين. وهي تفعل ذلك في ظل خلفية من مظاهر الفشل والنكسات المتعاقبة. بل ومن التراجع عن الالتزامات والاتفاقات الدولية السابقة. وليس هذا في واقع الأمر بالأنباء الجيدة التي تزف إلى المجتمع الدولي، الذي عقد العزم منذ مولد الأمم المتحدة على أن يجعل نزع السلاح إحدى أولوياته. وتشير التطورات التي طرأت منذ الدورة الماضية التي عقدتها هذه اللجنة إلى أن الإنجازات التكنولوجية يجري استخدامها لزيادة تعقيد عملية تكديس الأسلحة بدلا من نزع السلاح.

ويؤكد السودان مجددا أن تعددية الأطراف القائمة على مبادئ ميثاق الأمم المتحدة هي السبيل الوحيد لمواجهة تعقيد جداول أعمال نزع السلاح والسلام والأمن الدوليين. أما الانفرادية فلا تعمل إلا في الاتجاه المضاد، لأنها بالتأكيد تجعل عالمنا أقل أمانا. ويتعين علينا جميعا أن نشترك على نحو بنّاء في تعزيز تعددية الأطراف بوصفها مبدأ رئيسيا واتجاها مؤديا إلى الأمن الجماعي الدولي.

ونظرا لأن الأمم المتحدة هي المنتدى المناسب وذو الصلة لأغراض نزع السلاح التام والكامل، فنحن نرحب بإعادة هيكلة إدارة شؤون نزع السلاح وتحويلها إلى مكتب شؤون نزع السلاح في إطار التزام الأمين العام بتنشيط برامج نزع السلاح الدولية. ونود أن نهنئ السفير سيرجيو ديوارتي على تعيينه ممثلا ساميا للأمين العام لشؤون نزع السلاح وأن نؤكد مجددا دعمنا لأعمال المكتب الجديد

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

لشؤون نزع السلاح، بعد أن شاركنا مشاركة فعلية في جميع المداولات التي أدت إلى إنشائه.

والالتزام الذي أعرب عنه الأمين العام بأن يولي أولوية لجداول أعمال نزع السلاح والسلام والأمن الدوليين يضعنا أمام اختبار وتحد يرميان إلى إعادة أجهزة نزع السلاح إلى مسارها الصحيح. وسوف ننتظر أن يسفر عن نتائج. وسوف ننتظر أن يؤدي إلى نتائج.

والسودان طرف في جميع المعاهدات والاتفاقات الهامة المتعلقة بنزع السلاح، ولدينا اعتقاد راسخ بأن نزع السلاح التام والكامل أمر حيوي في أهميته لصون السلام والأمن الدوليين، بالرغم من الانتكاسات الخطيرة التي حدثت في الأعوام الماضية. ذلك أنه لم يتم التوصل إلى أي وثيقة موضوعية بتوافق الآراء في عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦، خاصة في المؤتمرات متعددة الأطراف الرئيسية الثلاثة، المؤتمر الاستعراضي السابع لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ومؤتمر القمة العالمي، ومؤتمر الأمم المتحدة لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بجميع أشكاله ومكافحته والقضاء عليه. وبينما نجتمع هنا، ونعيد تأكيد مواقفنا، لا تزال الحقائق العملية خارج هذا البناء مناقضة لذلك تماما، بالنظر إلى أن النفقات العسكرية قد بلغت أعلى مستوى لها، بعد أن زادت بنسبة ٣٧ في المائة عما كانت عليه منذ عشر سنوات. ولهذا السبب يلزم أن تُبذل جهود جدية لوقف هذا الاتجاه البالغ الخطورة.

إن الركن الأساسي لمنع الانتشار هو إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، ولاسيما في الشرق الأوسط. والطريق الوحيد المؤدي إلى تحقيق الهدف المذكور هو من خلال انضمام إسرائيل إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وإخضاعها الكامل جميع قدراتها النووية لنظام الضمانات الشاملة التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وكذلك يهيب السودان بجميع الدول الأعضاء أن تصدق على معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا، التي تعرف أيضا باسم معاهدة بلينداba، حتى يتسنى لها أن تدخل إلى حيز النفاذ دون مزيد من الإبطاء. وينبغي ألا تتعرض جهود الدول الأعضاء الرامية إلى الاستخدام السلمي للطاقة النووية للإعاقة أو المساس بها بأي ذريعة من الذرائع. كذلك، لا غنى عن التنويه بأن الدور الذي يمنح للمنظمات والترتيبات الدولية ينبغي أن يشكل أحد العناصر الرئيسية في الهيكل المؤسسي لصون السلام والأمن الدوليين.

وفيما يتعلق بالأسلحة التقليدية، نتابع عن كثب منذ الدورة الماضية المناقشات الجارية بشأن الطرق والوسائل اللازمة لوضع استراتيجية دولية رامية إلى التحكم في نقل الأسلحة التقليدية واستيرادها وتصديرها، ومنها المعاهدة المقترحة بشأن الاتجار بالأسلحة. وينبغي أن نستمر في التواصل البنّاء في هذه العملية لكي نتبين إمكانية تطبيقها عمليا ومدى خدمتها لأهداف نزع السلاح في السياق المتعدد الأطراف، وفي شفافية كاملة دون مساس بالحقوق المشروعة للدول الأعضاء.

وما زال السودان يساوره القلق العميق إزاء عدم إحراز تقدم ملموس في تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. ولا يزال نقل هذه الأسلحة بطريقة غير مشروعة إلى الجماعات المسلحة والجهات الفاعلة غير الحكومية يغذي أوار الحروب الأهلية والصراعات في أفريقيا. وقد أنشأ السودان بوصفه من البلدان المتأثرة بهذه الظاهرة مكتبا وطنيا لمكافحة الاتجار غير

المشروع بالأسلحة الصغيرة وسن القواعد واللوائح الوطنية المرتبطة بذلك. ويشارك هذا المكتب في جميع المؤتمرات وحلقات العمل الدولية، بما فيها التي عقدت في نيروبي والقاهرة وعمان وأديس أبابا والجزائر.

وبما أن من الواضح أن الجهود الوطنية ليست كافية، فللمساعدة الدولية وفقا لأحكام برنامج العمل أهمية كبرى، خاصة في مجالات المساعدة التقنية وإدارة المخزونات والأنشطة العابرة للحدود. ونرجو أن تعجل مداولات هذه اللجنة خلال هذه الدورة، وفي ظل إدارتكم يا سيدي الرئيس، إلى درجة كبيرة بتحقيق أهدافنا المرجوة.

السيدة سواراج (الهند) (تكلمت بالانكليزية): أود قبل كل شيء أن أعرب لكم يا سيدي الرئيس عن سعادتنا بتوليكم، وأنتم الممثل المرموق لبلد صديق، رئاسة لجنة نزع السلاح والأمن الدولي، اللجنة الأولى التابعة للجمعية العامة، التي احتضنت منذ إنشائها عدة مبادرات عالمية هامة لنزع السلاح. وأود أيضا أن أهنئ السفير سيرجيو ديوارتي على تعيينه ممثلا ساميا للأمين العام لشؤون نزع السلاح.

لقد دعا أول قرار على الإطلاق يصدر عن الجمعية العامة، وهو القرار ١ (د-١) الصادر عن ١٩٤٦، بالإجماع ودون غموض إلى إزالة الأسلحة الذرية وسائر الأسلحة الأخرى الرئيسية التي يمكن تعديلها لأغراض التدمير الشامل من الترسانات الوطنية، كما دعا إلى الاقتصار في استخدام الطاقة النووية على الأغراض السلمية، وهو الهدف الذي ما برحت الجمعية العامة تؤكده مجددا. ذلك أن مجرد وجود الأسلحة النووية، وبالتالي احتمال استخدامها بصفة دائمة، يشكلان خطرا على البشرية. وهذه هي الرسالة المحورية التي وردت في أول قرار للجمعية العامة وفي الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة (القرار دإ-١٠/٢).

وقد أحيا الحظر المفروض على الأسلحة البيولوجية والكيميائية الأمل في أن يفرض حظر مماثل على أسلحة الدمار الشامل المتبقية، الأسلحة النووية. غير أن مخزونات الأسلحة النووية، الاستراتيجية منها وغير الاستراتيجية، ما زالت كبيرة للغاية ومعظمها جاهز للإطلاق لأهون الأسباب. إن خطر الحرب النووية ما زال واقعا.

ويتمثل هدفنا في القضاء الكامل على الأسلحة النووية لكي يخلو العالم من تلك الأسلحة. وكان ذلك لبّ خطة العمل التي قدمها رئيس الوزراء السابق راجيف غاندي في الدورة الاستثنائية الثالثة للجمعية العامة بشأن نزع السلاح في عام ١٩٨٨. وكانت توفر إطارا كليا لنزع السلاح، يكفل أن يتحمل أصحاب الترسانات الكبرى القدر الأكبر من المسؤولية عن نزع السلاح النووي. وقد قال وزير خارجية الهند في بيانه أمام الجمعية العامة في ١ تشرين الأول/أكتوبر:

> ”والتزام الهند منذ أمد بعيد بنزع السلاح النووي على الصعيد العالمي وبدون تمييز وبصورة شاملة وارد في رؤية رئيس الوزراء الراحل راجيف غاندي لعالم خال من الأسلحة النووية والعنف. فلقد طرحت هذه الرؤيا قبل عقدين تقريبا. ولم تنقص قيمتها حتى اليوم.
>
> وفي الواقع، زادت أهميتها هذه الأيام، نظرا لأن استعمال الطاقة النووية في الأغراض السلمية يمكن أن يحل مشكلة الطلب المتزايد بلا هوادة على مصادر جديدة للطاقة النظيفة لتعزيز التنمية الاقتصادية“. (A/62/PV.13، الصفحة ٢٩)

وأشار وزير الخارجية ايضا إلى أننا سنقدم بعض مقترحات إلى الدول الأعضاء وإلى هذه المنظمة في هذا الشأن.

وبعد أن يتفق المجتمع الدولي على الهدف المتمثل في عالم خالٍ من الأسلحة النووية، يمكن لجميع الدول أن تتآزر في العمل معا على صياغة الخطوات التدريجية والمطردة التي تتخذ لتحقيق ذلك الهدف. ويمكن للمجتمع الدولي في الوقت ذاته أيضا أن يصنع نظاما أمنيا لا تشعر الدول فيه بالحاجة إلى تطوير أو صنع أو تكديس أو استخدام أسلحة الدمار الشامل. وكلا الأمرين يتطلبان تغييرات في الاتجاهات والنظريات ومواقف الأمن الوطني لجعلها أكثر اتساقا مع عالم اليوم المترابط الآخذ بأسباب العولمة.

ومع أن الهند تحتفظ بأدنى قدر من الردع النووي ذي المصداقية، فهي لا تزال على التزامها بنزع السلاح النووي، الذي يحظى بتوافق آراء قوي على الصعيد المحلي. وقد ظلت الهند صامدة في تمسكها بهدف إخلاء العالم من الأسلحة النووية، الذي يتعين تحقيقه من خلال نزع السلاح النووي العالمي على نحو قابل للتحقق منه وخالٍ من التمييز. وتستند عقيدة الهند النووية المتسمة بالمسؤولية إلى عدم البدء باستخدام الأسلحة النووية وعدم استخدامها ضد الدول غير الحائزة لهذه الأسلحة. ولدينا الاستعداد لتحويل هذه الالتزامات إلى التزامات متعددة الأطراف وملزمة قانونا.

وتؤكد هذه العقيدة من جديد كذلك استعداد الهند للانضمام إلى المفاوضات المتعددة الأطراف بغرض الحد من الأسلحة النووية واستئصالها. والهند مستمرة في مراعاة الوقف الطوعي لتجارب التفجيرات النووية. ونحن على استعداد للمشاركة في المفاوضات في المؤتمر المتعلق بإبرام معاهدة غير تمييزية ومتعددة الأطراف يمكن التحقق منها دوليا وبصورة فعالة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة أو وسائل التفجير النووية الأخرى، رهنا بتلبيتها مصالح الهند الأمنية الوطنية. وأود أن أعيد هذا: لدينا الاستعداد للمشاركة في مفاوضات في المؤتمر المتعلق بإبرام معاهدة غير تمييزية ومتعددة الأطراف يمكن التحقق منها دوليا وبصورة فعالة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة أو وسائل التفجير النووية الأخرى، رهنا بتلبيتها مصالح الهند الأمنية الوطنية. كما نرى أن مؤتمر نزع السلاح يجب أن يوجد طرقا عملية لتناول مسألة نزع السلاح على نحو شامل وغير تمييزي.

ويتجلى التزامنا بنزع السلاح النووي أيضا في القرارات التي نقدمها في إطار اللجنة الأولى والجمعية العامة. ولدينا اقتناع بأن إبرام اتفاق متعدد الأطراف وعالمي وملزم لحظر استخدام الأسلحة النووية او التهديد باستخدامها تحت أي ظروف من شأنه أن يسهم في القضاء على الخطر النووي وتهيئة مناخ ملائم لإجراء المفاوضات وصولا إلى اتفاق على حظر الأسلحة النووية. ونعتزم لذلك أن نقدم مرة ثانية مشروع القرار الذي يطلب إلى مؤتمر نزع السلاح البدء في مفاوضات بشأن إبرام اتفاقية من هذا القبيل.

وبينما ينمو توافق الآراء الدولي بشأن حظر الأسلحة النووية، ينبغي أن نتخذ التدابير للتخفيف من الأخطار التي تشكلها تلك الأسلحة. ونعتزم أن نقدم من جديد مشروع القرار المتعلق بالحد من الخطر النووي، الذي يطرح مقترحات متواضعة وعملية، ويدعو إلى استعراض العقائد النووية، فضلا عن اتخاذ خطوات عاجلة للحد من أخطار استخدام الأسلحة النووية بشكل غير مقصود وعارض، بما في ذلك من خلال إلغاء حالة الاستنفار النووي وإلغاء الاستهداف بالأسلحة النووية.

وإلى جانب الخطر الذي يشكله احتمال استخدام الدول للأسلحة النووية على سلامة البشر وأمنهم، ثمة خطر جديد ينبثق الآن من احتمال استخدام الإرهابيين والجهات الفاعلة غير الحكومية لأسلحة الدمار الشامل. ونرجو للقرار المتعلق بتدابير منع الإرهابيين من حيازة أسلحة الدمار الشامل، الذي تتخذه هذه اللجنة والجمعية العامة بتوافق

الآراء منذ عام ٢٠٠٢، أن يحظى بتأييد مماثل هذا العام، بل وأن يقدمه عدد أكبر من الدول. وفي هذا السياق، نرحب بدخول الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي حيز النفاذ في ٧ تموز/يوليه.

وبصفتنا دولة نووية متسمة بالمسؤولية، فإننا نؤيد تعزيز عدم الانتشار العالمي، لأن الانتشار قد أثر في مصالحنا الأمنية بالفعل تأثيرا ضارا. ويلزم إجراء حوار بنّاء للحد من الانتشار بدون فرض قيود لا ضرورة لها على الاستخدامات السلمية للطاقة النووية.

ولا تزال الهند تشارك مشاركة بنّاءة في عمليات نزع السلاح الإضافية، بما فيها المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، واتفاقيتا الأسلحة البيولوجية والكيميائية، واتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر. وقد أتمت الهند تدمير ما نسبته ٨٤ في المائة من مخزونها من الأسلحة الكيميائية وهي ملتزمة بتدمير المخزون بأكمله بحلول نيسان/أبريل ٢٠٠٩. كما أن الهند كانت من بين أول ٢٣ دولة صدقت على البروتوكول الخامس لاتفاقية الأسلحة الكيميائية بشأن المتفجرات من مخلفات الحرب، الذي بدأ نفاذه في العام الماضي. وبذلك تصبح الهند واحدة من ٢٥ بلدا وقعت وصدقت على اتفاقية الأسلحة الكيميائية وبروتوكولاتها الخمسة.

إن للجنة الأولى والجمعية العامة دورا خاصا تضطلعان به في إيجاد فهم أفضل لمجموعة القضايا المتنوعة المطروحة على جدول الأعمال العالمي لنزع السلاح برمتها. ومن خلال عملية من هذا القبيل، يمكنهما التشجيع على اتخاذ إجراءات هادفة على الصعيد الدولي وتقديم التوجيه المفيد لهيئة التفاوض بشأن نزع السلاح، ألا وهي مؤتمر نزع السلاح. ذلك أن التحديات والفرص الماثلة في مجالات نزع السلاح وعدم الانتشار والأمن الدولي تقتضي حلولا متعددة الأطراف. كما تتطلب تجديد الدول لالتزاماتها وإبرام ميثاق عالمي للاضطلاع بالتزامات جماعية. وتعرب الهند من جانبها عن استعدادها لهذه العملية.

السيد بوديني (سان مارينو) (تكلم بالانكليزية): أرجو يا سيدي أن تقبلوا تهنئتي لكم على انتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى، وأود أن أزجي هذه التهنئة أيضا للمكتب الجديد. ولديّ ثقة بأن هذه الدورة، بقيادتكم، سوف تسفر عن نتائج إيجابية للغاية.

إن جمهورية سان مارينو بتاريخها الطويل في مجال السلام وعدم الانحياز، وبوصفها إحدى دول الجمعية العامة التي لا تملك جيشا، ليساورها قلق عميق إزاء تزايد عدد الصراعات المحلية في أرجاء العالم وسباق التسلح المفزع الذي يهدد بالخطر تهديدا جديا سلامنا العالمي. ولهذا السبب أصبح من المهم اليوم أكثر من أي وقت مضى أن نعزز التعاون والشفافية والثقة بين جميع الدول، إلى جانب إنفاذ القانون الدولي.

إننا، شأننا في ذلك شأن آخرين كثيرين، نرى أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لا تزال العمود الفقري لنظام نزع السلاح وعدم الانتشار. فهذه المعاهدة تؤدي دورا بالغ الأهمية في منع انتشار أسلحة الدمار الشامل، وتعزيز التعاون في الاستخدام السلمي للطاقة النووية ودعم تحقيق نزع السلاح النووي. وفي ذلك الصدد، نرحب بالنتائج الإيجابية المحققة في التحضير للمؤتمر المقبل لاستعراض معاهدة عدم الانتشار.

إن جمهورية سان مارينو تعرب عن عميق تقديرها لعمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ويتسم تعزيز أنشطة الوكالة للتحقق بأهمية بالغة للعمل السليم لنظام عدم الانتشار.

وأود أيضا أن أشدد على أهمية اتفاقية الأسلحة الكيميائية، ذلك الصك الهام الذي انضمت إليه العديد من الدول.

وفي هذه السنة، نحتفل أيضا بالذكرى العاشرة لاتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام. وأنوه أيضا بالنتائج الإيجابية. وفي السنوات الأخيرة ظهرت مناطق جديدة، ودمرت مخزونات، وتحسنت الأحوال المعيشية للمدنيين تحسنا كبيرا.

وتعتقد سان مارينو أن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة قد وصل أبعادا مثيرة للقلق. إن التراكم الكبير لتملك الأسلحة واستخدامها يمثلان عاملا مزعزعا للاستقرار في العديد من مناطق العالم، متسببا كل يوم في موت أناس أبرياء لا يحصون.

وعلى الرغم من كل التقدم المحرز، لم يصبح عالمنا عالما آمنا تماما. وقد أكد الممثل الخاص لشؤون نزع السلاح، السيد دوارتي في بيانه أن ”حوالي ٢٦ ٠٠٠ سلاح نووي موجود حسب التقارير“ (A/C.1/62/PV.2). وتلك الحقيقة تبعث لدينا قلقا بالغا. ويؤكد وجوب خفض هذا العدد الخيالي من الأسلحة النووية بدرجة كبيرة، ولكن الخفض وحده ليس كافيا. وإذا أردنا حقا بناء عالم ينعم بالسلام والأمن لأجيالنا المقبلة، يتعين على كل دولة تملك ترسانات نووية النظر بجدية في القضاء عليها كلية، لسلامتنا وسلامتها أيضا.

إن احتمال وقوع حادثة نووية مقصودة أم لا، يتزايد مع مرور الزمن أضعافا مضاعفة. ووقوع حادثة واحدة يمكن أن يزيل من الوجود حاضر وماضي ومستقبل شعبنا في سان مارينو. إنه ليس لدينا بديل. ويتعين على جميع الدول – قوية أم لا، كبيرة أم صغيرة – العمل معا بقوة، وبرؤية، على الفور وبصورة حاسمة.

السيد الهين (الكويت): سيدي الرئيس، يسر وفد بلادي أن يعرب لكم عن خالص تهانينا برئاستكم للجنة الأولى، مؤكدا على استعداده التام للتعاون معكم ومع المكتب وكافة الوفود لإنجاح مهمتكم، ويؤيد وفد بلادي البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا نيابة عن الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز.

إن دولة الكويت تؤكد على التزامها التام، وبما يتوافق ومتطلبات المجتمع الدولي في مسألتي نزع السلاح ومنع الانتشار، إيمانا منها بالعمل الجماعي والدور الهام للأمم المتحدة. فمع الاستمرار في سلسلة الفشل المؤسف الذي يشهده مجال نزع السلاح، والذي من ضمنه على سبيل المثال وليس الحصر، فشل مؤتمر الألفية لعام ٢٠٠٥، وأيضا مؤتمر استعراض معاهدة منع الانتشار النووي، وإخفاق مؤتمر استعراض برنامج عمل الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة، في التوصل إلى اتفاق عام ٢٠٠٦. ومع إدراك الجميع لمخاطر السلاح النووي وأسلحة الدمار الشامل الأخرى، فما زال سباق التسلح مستمرا، وذلك بسبب انعدام الثقة. ولهذا فإن السعي لبناء هذه الثقة هو من أهم أسباب تحقيق الهدف الذي نصبو إليه جميعا من أمن وسلام.

إن وفد بلادي يأمل أن تمتثل جميع الدول الأطراف في اتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية لالتزاماتها، وأن تعمل بشكل وثيق مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية لإزالة أي غموض يكتنف برامجها عن طريق المفاوضات والحوار البناء.

وفي هذا السياق، وإذ نرحب بالاتفاق الأخير بين جمهورية إيران الإسلامية والوكالة الدولية للطاقة الذرية، باعتباره خطوة هامة في طريق تبديد المخاوف والشكوك حيال البرنامج النووي الإيراني. فإننا نأمل في استمرار الحوار

والتعاون بشفافية إلى أن تتم معالجة كافة المسائل والمشاغل الدولية، مما سيساعد على تهيئة الظروف لجعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى. ونرحب أيضا بما آلت إليه المفاوضات من حلول سلمية للملف النووي لكوريا الشمالية.

ونؤكد هنا على أهمية الضغط على إسرائيل للانضمام إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية وإخضاع كافة منشآتها النووية لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، مع تأكيدنا على حق كافة دول المنطقة في الحصول على التقنية والخبرة اللازمة لاستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، في إطار ما تسمح به المعاهدات الدولية ذات الصلة.

وننوه هنا بالفتوى التي أصدرتها المحكمة الدولية في تموز/يوليه عام ١٩٩٧، بشأن عدم شرعية التهديد باستخدام الأسلحة النووية أو استخدامها لحل النزاعات. ونؤيد عقد ترتيبات دولية فعالة لإعطاء الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات من استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها. ونجدد تأييدنا لإبرام معاهدة غير تمييزية ومتعددة الأطراف يمكن التحقق منها دوليا لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو وسائل التفجير النووي الأخرى.

لقد قدمت دولة الكويت تقريرها الوطني إلى الأمانة العامة، ووضحت فيه الإجراءات المتخذة لضمان الامتثال لأحكام قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) الذي يهدف إلى منع وصول أسلحة الدمار الشامل والمواد التي تدخل في إنتاج مواد الأسلحة إلى الجماعات الإرهابية. وفي هذا الإطار قامت دولة الكويت بالتوقيع على الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥.

وإنه من الأهمية بمكان التنفيذ التام غير الانتقائي لأحكام معاهدة عدم الانتشار، وخصوصا ما جاء في المادتين السادسة بشأن نزع السلاح النووي، والرابعة بشأن تسهيل التطبيقات السلمية للتقنية النووية، مؤكدين على ضرورة الالتزام بالمبادئ التي تضمنتها الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية العاشرة، ونتائج المؤتمر الاستعراضي لعام ١٩٩٥ للأطراف في معاهدة عدم الانتشار، وكذلك الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠، خاصة ما يتعلق منها بالخطوات العملية الثلاث عشرة مما، سيكون له الأثر في تأمين نجاح أعمال اللجنة التحضيرية الثانية المقرر عقدها في جنيف عام ٢٠٠٨، تمهيدا لمؤتمر استعراض معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠.

إن دولة الكويت تؤكد على ما جاء في الإعلان الختامي للمؤتمر الرابع المعني بتسهيل بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، والذي يدعو الدول الأعضاء التي لم تصدق على المعاهدة إلى التصديق عليها، خاصة الدول التي يستلزم تصديقها لدخول المعاهدة حيز النفاذ. كما تدعو الدول النووية بشكل خاص إلى الاستمرار في الالتزام بوقف أو تعليق إجراء أي تجارب نووية إلى حين دخول المعاهدة حيز النفاذ.

وفيما يتعلق بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، فقد رحبت الكويت باعتماد الجمعية العامة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ صكا دوليا يمكن الدول من التعرف على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعقبها. ورغم أن مؤتمر الأمم المتحدة لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بالأسلحة الصغيرة لم يحقق الهدف المرجو منه، فإنه نجح في تسليط الضوء على أهم القضايا المطروحة.

في الختام، نأمل أن تتسم المشاورات في اللجنة بالشفافية والشمولية، وأن تهدف إلى التوصل إلى توافق الآراء بما يحقق طموحات وتطلعات الدول الأعضاء نحو السلم والأمن الدوليين.

السيد سلام (لبنان): السيد الرئيس، اسمحوا لي أولا أن أهنئكم على انتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى الخاصة بنزع السلاح والأمن الدولي للجمعية العامة. وأود أن أحيي مبادرة الأمين العام بإنشاء مكتب جديد لشؤون نزع السلاح، وجهود السيد سيرجيو دوارتي على رأس هذا المكتب. وإذ أؤكد تأييد بلادي موقف حركة دول عدم الانحياز، التي تحدث باسمها مندوب إندونيسيا، فكلي أمل بأن ينطلق من هذه الدورة مسار جديد نحو تحقيق الأهداف الإنسانية النبيلة لهذه اللجنة.

يعلم الأعضاء، كما يعلم العالم كله، أن مخاطر انتشار أسلحة الدمار الشامل، ولا سيما السلاح النووي منها، في حال تعاظم مطرد. وما يزيد الأمر خطورة أن ذلك يترافق مع ازدياد الأزمات السياسية التي تهدد السلام العالمي. وعلى أهمية التقدم الذي تحقق مطلع الشهر الجاري في اتجاه إيجاد حل للأزمة الناجمة عن البرنامج النووي لكوريا الشمالية، يبقى علينا جميعا أن نعترف بأن المراوحة لا تزال العنوان الرئيسي لجهود نزع السلاح، سواء في ما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل، نووية كانت أو بيولوجية أو كيميائية، أو ما يتعلق بالأسلحة الخفيفة والصغيرة.

ويكفي التذكير هنا بفشل مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار النووي وبمأزق مؤتمر نزع السلاح في جنيف وبالنتائج المخيبة للمؤتمر الاستعراضي المتعلق بالأسلحة الصغيرة، بحيث صح قول الأمين العام بان كي - مون ”إن الانتكاسات في مجال نزع السلاح صارت القاعدة بدلا من أن تكون الاستثناء“.

وإضافة إلى ذلك، كيف لا نخشى مضاعفات تفاقم قضية البرنامج النووي الإيراني في منطقة تشتغل أصلا بصراعات وأزمات، مع التأكيد على حق الدول في الاستخدام المدني للطاقة النووية شرط الالتزام الصارم والشفاف بمتطلبات معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية؟ وكيف لا نلاحظ تزايد التشنج بين الولايات المتحدة وروسيا بما يعيد إلى الذاكرة ملامح من أيام الحرب الباردة لا نظن أن أحدا يود عودتها؟

ولعل الأخطر في هذا السياق حصول تطوير جوهري السنة الماضية فضح ما كان قد بقي لعقود السر المعروف في العلاقات الدولية، أي الواقع النووي لإسرائيل، وأزال كل لبس تعمدته حوله، وتعمدته معها الدول التي تؤيد برنامجها النووي.

ففي الخامس من كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ قال وزير الدفاع الأمريكي روبرت غيتس، في جلسة تثبيته أمام الكونغرس

> ”إن الإيرانيين محاطون بقوى تملك أسلحة نووية. باكستان من الشرق. الروس من الشمال. الإسرائيليون من الغرب. ونحن [أي الولايات المتحدة] من الخليج الفارسي“.

ولم يمض أسبوع على هذا الإعلان حتى أزال رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت نفسه أي التباس متبق، إذ قال في مقابلة مع محطة ”نيوز ٢٤“ التلفزيونية الألمانية في ١١ كانون الأول/ديسمبر ”إن إيران تطمح لامتلاك السلاح النووي مثل أمريكا وفرنسا وإسرائيل وروسيا“.

أهمية هذا التطور لا تكمن في إزالة الالتباس عن السر المعروف في شأن السلاح النووي الإسرائيلي فحسب، بل في

ما يعطيه من صدقية إضافية إلى الحاجة الملحة لجعل الشرق الأوسط منطقة خالية من السلاح النووي وغيره من أسلحة الدمار الشامل. وهذا كما تعرفون موقف ثابت لجامعة الدول العربية ومطلب سنوي للجمعية العامة منذ عام ١٩٨٠.

وإذ نقدر القرار الذي اتخذته الوكالة الدولية للطاقة الذرية في أيلول/سبتمبر الماضي الخاص بتطبيق معايير السلامة في الشرق الأوسط، والداعي إلى جعل المنطقة خالية من السلاح النووي، يهمنا الإشارة إلى أن فكرة المناطق الخالية من السلاح النووي لم تعد مسألة نظرية بحتة، بدليل تزايد المعاهدات بهذا الشأن، من معاهدات تلاتيلولكو لدول أمريكا اللاتينية والكاريبي، ومعاهدة راروتونغا لجنوب المحيط الهادئ، ومعاهدة بانكوك لجنوب شرقي آسيا، ومعاهدة بيليندابا للقارة الأفريقية، إلى معاهدة سيمي بالانتينسك لآسيا الوسطى.

بيد أن نجاح هذا الهدف في الشرق الأوسط يتطلب من دون شك إرادة دولية قادرة أن تفرض على إسرائيل البدء بالالتزام لمتطلبات معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية. أما ربط مسألة التخلي عن السلاح النووي بحل الصراعات السياسية في المنطقة فلن يتولد عنه إلا سباق في التسلح ومزيد من الأزمات.

الكلام عن أسلحة الدمار الشامل يجب أن لا يقلل في أي حال من الأحوال من مخاطر الأسلحة الخفيفة أو الصغيرة. والواقع أننا في لبنان ضحية لسياسات القتل والتدمير وزعزعة الاستقرار التي تستخدم هذه الأسلحة الفتاكة. فمئات الآلاف من القنابل العنقودية، التي تعمدت إسرائيل زرعها في الجنوب إبان حربها على لبنان صيف ٢٠٠٦، لا تزال تقتل المدنيين الأبرياء، وآخرهم الطفل الشهيد علي دقدوق، فيما لا تزال إسرائيل ترفض تسليم الأمم المتحدة خرائط مواقع إلقائها هذه القنابل، إضافة إلى رفضها تسليم خرائط الألغام التي خلفتها.

وفي مقابل ما تمثله إسرائيل من قوة عدوان واحتلال، فإن الإرهاب الذي يضرب لبنان من مسلسل الاغتيالات الذي طال شخصيات سياسية وفكرية وصحافية بارزة إلى اعتداءات العصابة المسماة ''فتح الإسلام'' هو أيضا من نتاج اقتناء هذه الأسلحة بطريقة غير شرعية واستخدامها. وإذا كان لبنان قد نجح في الانتصار على هذه العصابة، فإن حماية هذا الانتصار على الإرهاب لا تتحقق إلا بتشديد شروط الاتجار بهذه الأسلحة وضبط عمليات تهريبها عبر الحدود.

في الختام، لا بد من العودة إلى أسلحة الدمار الشامل. وهنا يقتضي التأكيد على أن أية إجراءات مطلوبة اليوم يجب أن تندرج في إطار رؤية شاملة لتحريم كل أنواع هذه الأسلحة تحريما كاملا شاملا مطلقا، فلا يبقى منها إلا ''آثار في متاحفنا'' مثلما دعا محمد البرادعي إلى تخيل ذلك بالنسبة إلى السلاح النووي يوم تسلم جائزة نوبل عام ٢٠٠٥.

السيد باعمر (عُمان): السيد الرئيس، يُسر وفد بلادي بداية أن يتقدم إليكم بالتهنئة بمناسبة انتخابكم رئيسا للجنة الأولى في هذه الدورة. وإننا لعلى ثقة بأن حكمتكم وحسن إدارتكم لأعمال هذه اللجنة سيفضيان بها إلى الخروج بنتائج ملموسة. ونؤكد لكم استعداد وفد بلادي للتعاون معكم من أجل إنجاح ذلك. كما لا يفوتني هنا أن أهنئ باقي أعضاء المكتب على انتخابهم. ويعرب وفد بلادي أيضا عن شكره العميق لرئيسة اللجنة السابقة، سعادة السفيرة النرويجية منى غول، على الدور الذي اضطلعت به خلال فترة ولايتها. كذلك أود أن أنتهز هذه الفرصة السانحة لتهنئة سعادة السفير سيرجيو دوارتي على تعيينه ممثلا خاصا

لشؤون نزع السلاح، متمنين له التوفيق والنجاح من خلال الجهود التي سيبذلها من أجل تطوير التعاون الدولي لوقف التسابق على التسلح، وتعزيز فعالية آليات نزع السلاح.

إن المرونة والإرادة السياسية عاملين مهمين ومحورين رئيسيين في قضايا نزع السلاح. وهما وجهان لعملة واحدة. وبالتالي فإن الخروج من حالة التأزم واللامبالاة التي تشهدها الساحة الدولية على صعيد نزع السلاح بمختلف جوانبه يتطلب وقفة شجاعة من جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وإن التحلي بالعاملين الآنفي الذكر مطلوب في هذه المرحلة من عمر الإنسانية للمضي قدما والخروج من حالة التشاؤم السائدة، نظرا للإفتقار إلى أي تقدم في مجالات عمل هذه اللجنة بشكل عام، وخصوصا مع استمرار وجود عدد من الدول خارج إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وعدم دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ، ناهيك عن الجمود في أعمال مؤتمر نزع السلاح في جنيف، الذي نتمنى أن يشهد في المرحلة المقبلة تسارعا في عمله يؤدي إلى حلحلة هذا التأزم.

إن حكومة بلادي تقف إلى جانب كل الجهود النبيلة الهادفة إلى التخلص من جميع أسلحة الدمار الشامل. لذا فقد قامت حكومة بلادي بالانضمام إلى المعاهدات والاتفاقيات الدولية ذات الصلة. وإذ تشجع بلادي جميع الدول التي لم تنضم بعد إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية على الانضمام إليها في أقرب وقت ممكن، فإنها تؤكد في ذات الوقت على حق جميع الدول المشروع، وفقا لما جاء في أحكام المعاهدة، في استخدام التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية، مع مراعاة المعايير والضوابط الدولية التي تشرف على تطبيقها الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

إن المطالب الدولية الجادة والمتكررة حول تدمير أسلحة الدمار الشامل، وفي مقدمتها الأسلحة النووية، والمسائل ذات الصلة بها، لم تشهد إحراز أي تقدم يذكر. ونعتقد أن أهم أسباب هذا التباطؤ في تحقيق تلك المطالب هو عدم الجدية وانعدام الشفافية وازدواجية المعايير في التعامل مع هذه القضية التي تتبعها الدول الفاعلة في هذا المجال.

إن السلطنة، إذ تعيد مجددا دعوتها إلى ضرورة إخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل، شأنها في ذلك شأن الدول العربية كافة، فإنها على يقين بأن تحقيق هذا الهدف سوف يساعد على خلق مناخ إيجابي للتعاون بين دول المنطقة والحد من سياسة سباق التسلح فيها، وإشاعة جو من الثقة والسلام في المنطقة، الذي بدوره سينعكس تلقائيا على العالم بأسره، وعلى السلم والأمن الدوليين. وعليه فإن إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في منطقة الشرق الأوسط هو أمر جدير باهتمام ودعم المجتمع الدولي.

وإذ تدعم بلادي مقترح إنشاء هذه المنطقة، فإنها تبدي قلقها من الوضع غير الآمن الذي تعيشه منطقة الشرق الأوسط بسبب بقاء إسرائيل خارج منظومة منع الانتشار النووي. لذا ندعو إسرائيل إلى الانضمام دون إبطاء إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وإخضاع جميع منشآتها النووية لنظام الرقابة الشامل، وفقا لاتفاق الضمانات التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية، تنفيذا للصفقة التي تمت في عام ١٩٩٥، التي شملت اعتماد قرار الشرق الأوسط، الذي ربط بشكل موضوعي بين المد اللانهائي للمعاهدة من جهة، وإنشاء المنطقة الخالية من جهة أخرى وانضمام إسرائيل إليها. إلا أننا، مع الأسف الشديد، لم نر أي تقدم في هذا الإطار حتى يومنا هذا.

فيما يتعلق بالملف النووي الإيراني، فإن وفد بلادي يرحب باستمرار التعاون القائم بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية الصديقة والوكالة الدولية للطاقة الذرية. ونرى أن في

الأفق آمالا وفرصا للتوصل إلى حل سلمي يضمن حق إيران في الاستفادة من التكنولوجيا النووية السلمية ويبدد مخاوف المجتمع الدولي. كما يحث وفد بلادي جميع الدول الأطراف في المحادثات على إبقاء أبواب المفاوضات مفتوحة لأن الحوار المباشر هو السبيل الوحيد لإيجاد الحل المناسب لهذه القضية.

وفيما يخص القضية الكورية الشمالية، فإن وفد بلادي يرحب بالتطورات الأخيرة لحل أزمة الملف النووي لكوريا الشمالية، متمنين استمرار الجهود المخلصة بين الأطراف ذات الصلة لحل كل القضايا العالقة بشكل سلمي.

إن السلطنة حرصت على تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة لمكافحة ومنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، الذي تم التوصل إليه عام ٢٠٠١، كإطار ملزم سياسيا للدول الأعضاء كافة، تنفيذا دقيقا من خلال تقديم تقاريرها الوطنية. وفي هذا الإطار فإننا ندعو جميع الدول إلى أن تتكاتف من أجل تحقيق هدف فعالية برنامج العمل مع التطلع إلى مزيد من الجهد للقضاء على هذه الظاهرة الخطيرة المؤثرة على السلم والأمن الدوليين.

يود وفد بلادي التأكيد مجددا على أهمية مبدأ التعددية في معالجة مسائل نزع السلاح، وذلك عبر تعزيز آليات نزع السلاح المتعددة الأطراف، وإيجاد آلية واضحة لتدابير بناء الثقة، ودعمها على أرض الواقع باعتبارها السبيل الوحيد والأنجع لتحقيق نزع السلاح العام الكامل. وفي هذا الإطار، يدعم وفد بلادي ويرحب بجهود الأمين العام للأمم المتحدة في سعيه الحثيث إلى تعزيز فعالية آليات نزع السلاح من خلال إعادة هيكلة إدارة شؤون نزع السلاح، وتعيين ممثل خاص له لتولي هذه المهمة. ونأمل أن نرى حقائق ملموسة لتطوير هذا العمل، من خلال مقترحات فاعلة للدفع قدما نحو إرساء أسس متينة في مجال نزع السلاح، لا سيما نزع السلاح النووي.

ختاما، يأمل وفد بلادي أن تسهم مداولات اللجنة وقراراتها، تحت رئاستكم، السيد الرئيس، في تحقيق تطلعات الشعوب كافة إلى الأمن والسلم والاستقرار والتنمية المستدامة ودعم دور الأمم المتحدة في كل المجالات.

السيد كرياوسام (سري لانكا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أولا أن أهنئكم، سيدي، بمناسبة تبوئكم رئاسة اللجنة الأولى وأن أبلغكم بمدى سعادتي برؤيتكم ثانية. وتهانئي موصولة أيضا إلى أعضاء المكتب الآخرين بمناسبة انتخابهم. وأغتنم هذه الفرصة لأطمئنكم، السيد الرئيس، على كامل دعم وفدي لكم وتعاونه معكم في كل مساعيكم.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة أيضا لأهنئ السفير سرجيو دي كويروز دوارتي بمناسبة تعيينه المستحق جدا بمنصب الممثل السامي لشؤون نزع السلاح، ولأرحب به هنا في اللجنة الأولى. إن السفير دوارتي يتسلم المنصب بخبرة ومعرفة ثرة بالموضوع. ولا يراودني شك في أن توجيهه سيعطي زخما لأعمال اللجنة ولجدول أعمال نزع السلاح في الأمم المتحدة بأسرها في هذا المنعطف الصعب. وفي ذلك الصدد أود أن أشكره على ملاحظاته الاستهلالية الثاقبة في بدء الجلسة. وأتطلع قدما إلى العمل معه في الوقت الآتي.

يؤيد وفدي تأييدا تاما البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

ما زلنا بانتظار أرباح السلام الملموسة الموعود بها منذ نهاية الحرب الباردة ومرة أخرى منذ بزوغ فجر القرن الحادي والعشرين. خرائط الطريق وبرامج العمل المصممة لتحقيق أهداف نزع السلاح في شتى المؤتمرات الدولية الرئيسية ما زالت بانتظار التنفيذ الكامل. ومن الجلي في هذه اللحظة أن المفاهيم والتصورات الأمنية الوطنية والدولية تمر بتغير دائم. لكن التصورات الاستراتيجية المتطورة التي تدفع

قدما بنماذج أمنية جديدة كمنتوجات لنهج متعدد الأطراف تجاه مسائل السلم والأمن الدوليين يمكن أن تقوض، برأينا، الشعور السائد بالاستقرار والأمن. فالرؤى الاستراتيجية الجديدة، وكذلك التهديدات المتصورة، من الأفضل تناولها في سياق متعدد الأطراف أو في سياق التجمعات، أو على الأقل في سياق ثنائي. وقد تم البرهان بصورة قاطعة لا يرقى إليها الشك على أن الأحادية لن تثمر أي نتائج.

هذا هو السياق الذي أقر فيه المجتمع الدولي بضرورة استعراض وتجديد نظام الأمن الدولي. ولكن الافتقار إلى توافق دولي في الآراء بشأن تلك القضية قد أدى إلى إضعاف تدريجي للشعور الحالي بالأمن الجماعي القائم على اتفاقات متعددة الأطراف. وعدم الاكتراث الواضح هذا بعقد الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المخصصة لنزع السلاح هو من مظاهر ذلك الاعتلال. إن منظومات الأسلحة الأكثر تطورا التي يبدو أن الدول القوية عسكريا تسعى إلى اقتنائها، على أمل تحقيق المزيد من الأمن والسلم للعالم، يمكن أن تكون هدرا هائلا للموارد ما لم يكن هناك وضوح أو تفاهم دولي بشأن نظام عالمي للأمن.

وإعلان الألفية (قرار الجمعية العامة ٥٥/٢)، الذي اتخذ في مطلع هذا القرن، أكد بديهية تحقيق السلم والأمن بأسلحة أقل وتعاون أكبر. وأعاد الإعلان تأكيد رغبة البشرية، التي غالبا ما تكررت، في أمن مشترك يقوم على الاعتماد الجماعي، على الصعيدين الوطني والدولي. وكانت الآمال معقودة على أن تكف البلدان عن نزعتها إلى زيادة التسلح بل وأن تقلص برامجها الحالية. وكان طبيعيا أن نتوقع لهذه المثل السامية أن تعم على شتى محافل نزع السلاح والأمن في الأمم المتحدة، مثل اللجنة الأولى ومؤتمر نزع السلاح، وكذلك هيئات استعراض المعاهدات. ولكن من الواضح أن التطورات التي حدثت منذ مؤتمر قمة الألفية تسير بنا في الاتجاه المعاكس.

لقد واجهت النظم الدولية لنزع السلاح والحد من الأسلحة تحديات بسبل عديدة. فأصبحت عدة آليات لاستعراض المعاهدات مسارح للجدل العنيف. وبات يُطعن في المعاهدات السارية حاليا، بل وحتى في برامج العمل، أو يُلتف عليها باعتبار أنها أصبحت بالية وأنها قائمة على أساس نظريات وتقديرات غير مؤكدة، ومن أجل النفعية السياسية. وأما روح وغرض بعض المعاهدات وبرامج العمل الأخرى الملتزم بها على نطاق واسع فتنتهك بسبب الافتقار الواضح للالتزام بتدابير تنفيذها من جانب أطرافها وبسبب قيام غير الأطراف بأعمال دوافعها سيئة. ولذا يُطعن في السلوك الدولي القائم على القانون واللازم مراعاته بموجب عدة نظم للمعاهدات. ولا تبشر هذه التطورات بالخير حيال جهودنا في اللجنة وفي غيرها من أجل تحقيق السلم والأمن الدوليين.

إن مؤتمر نزع السلاح، الذي يوصف بأنه المحفل الوحيد المتعدد الأطراف للتفاوض على نزع السلاح، رغم أنه نشط، لم يتمكن مؤخرا من أداء دوره. ونحن نشدد على أهمية اتفاق المؤتمر على برنامج عمل عملي وأقل طموحا يمكنه أن يوجه المؤتمر نحو تحقيق الأهداف التي أنشئ من أجلها.

ومن المؤسف أن نرى عدم إحراز تقدم يُذكر بشأن مسألة عدم الانتشار النووي بعد ٤٠ عاما من اعتماد الجمعية العامة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. فما زالت الأسلحة النووية أخطر أسلحة دمار شامل. وتأسف سري لانكا أن ترى تقويض نزاهة وأهمية النظام الدولي لعدم الانتشار القائم على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بسبل عديدة. إن امتناع الدول الحائزة للأسلحة النووية عن الوفاء بالتزاماتها بموجب المادة السادسة من المعاهدة يوسع الهوة بين الحائزين للأسلحة النووية وغير الحائزين لها.

وتعزيز النظام الحالي لعدم انتشار الأسلحة النووية من خلال معالجة نواقصه هو أيضا مطلب عاجل. وينبغي بذل جهود موازية لتعزيز نظم نزع السلاح وعدم الانتشار لأنواع أخرى من أسلحة الدمار الشامل، وعلى الأخص الأسلحة الكيميائية والبيولوجية. ويزداد هذا الأمر أهمية لأنه توجد الآن لدى منظمات إرهابية إمكانية الحصول على مكونات لأسلحة دمار شامل. وهذه القدرة لدى أطراف من غير الدول على أن تحوز ليس على أسلحة صغيرة وأسلحة خفيفة فحسب، بل أيضا على أسلحة دمار شامل هي أمر مثير للقلق الشديد.

وما زالت أعمال الإرهاب التي ترتكبها أطراف من غير الدول مبعثا لقلق لم يسبق له مثيل في أنحاء عديدة من العالم. ولذلك توجد حاجة إلى وضع اتفاق عالمي جديد بشأن الأمن الجماعي يمكن أن يشمل أيضا قضية الإرهاب، وذلك لمصلحة دول العالم وشعوبه. ومن الواضح أن أمن دولة في حد ذاته لا يعني بالضرورة أمن ورفاه كل فرد في المعمورة في كوكبنا هذا الآخذ في العولمة. والنظام الشرعي القائم على القانون والقوي والمحترم دوليا، والمماثل للنظم الحالية في عدة ميادين أخرى من المساعي البشرية، هو وحده الذي يمكن أن يكون قادرا على مكافحة الإرهاب بفعالية. ويجب أن نضع مثل هذا النظام الأمني والسلوكي ذي القاعدة العريضة والمحترم من الدول والمجتمع المدني ومواطني العالم، وأن نطوره ونتفق عليه.

ولذلك يجب أن نحدد الكيفية التي يمكن بها لهذه اللجنة أن تسهم في جهود المجتمع الدولي لوضع منظومة أو نظام يشمل كل مجالات العمل الإنساني ولا يعطي مجالا لأحد كي يرتكب أعمالا إرهابية تستهدف المدنيين الأبرياء. ولهذا الغرض، يمكن للممثل السامي ومكتبه وهذه اللجنة أن يعملوا مع جميع فروع منظومة الأمم المتحدة من أجل المساهمة وتقديم مدخلات محددة، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، لتحقيق ذلك الهدف.

وتسعى سري لانكا، ومعها مصر، منذ سنوات إلى لفت انتباه اللجنة إلى قضية منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي. وهذا السعي هو من مظاهر اعتقادنا الذي كررنا إعلانه مرارا بأن الجبهة الأخيرة للبشرية – وهي الفضاء الخارجي – ينبغي أن تظل سلمية، باعتبارها إرثنا المشترك، وأن ذلك أمر حيوي لاستقرار وأمن كوكب الأرض. لكن الجهود التي نبذلها لتحقيق توافق في الآراء والعمل على التوصل إلى إجراءات ملموسة بشأن تلك القضية لم تسفر بعد عن نتائج. وخطر التراجع عن الاتفاقات القائمة بشأن هذه القضية يلوح في الأفق إلى حد كبير. وفي هذا الصدد، تود سري لانكا أيضا أن تكرر دعوتها لاستئناف العمل في مؤتمر نزع السلاح بشأن منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي.

إن المزيد من الأرواح تزهق الآن يوميا بسبب التجارة غير المشروعة في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وسهولة توافرها والاتجار بها، وهو الاتجار الذي تقوم به في المقام الأول أطراف من غير الدول. وفي ذلك الصدد، فإن التنفيذ الكامل لبرنامج عمل الأمم المتحدة لمنع التجارة غير المشروعة في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبها هو أمر ذو أهمية قصوى. وإخفاق المؤتمر الاستعراضي لبرنامج العمل في الاتفاق على المزيد من الإجراءات لتنفيذ وتوسيع نطاق برنامج العمل بالكامل هو مبعث قلق لوفد بلادي. ومع ذلك، فإن اجتماع الدول المقبل الذي يعقد مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل سيتيح فرصة لتجديد التزامنا بالبرنامج والبحث عن سبل لزيادة تعزيز تنفيذه. وفي ذلك الصدد، ترحب سري لانكا بالاستكمال الناجح لعمل فريق الخبراء

الحكوميين بشأن السمسرة في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والتوصيات القيمة التي قدمها إلى الجمعية العامة.

ونتوقع أن تؤدي الأمم المتحدة دورا رئيسيا في تنفيذ التدابير المتفق عليها وأن تتخذ إجراءات لمتابعة برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بالتجارة غير المشروعة في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وفي الوقت نفسه، ينبغي للدول والمنظمات الإقليمية والدولية، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة، أن تواصل إجراء البحوث العملية المنحى في هذه القضية المعقدة ودعمها، وذلك بهدف طرح قضايا أخرى ذات صلة ومترابطة تتعلق بنقل وصنع ونشر الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بطريقة غير مشروعة، خاصة القضايا التي تخص بالتحديد أطرافا من غير الدول. وينبغي لمثل هذه الجهود أن تركز على القضايا التي لم تعالج بالشكل الملائم حتى الآن، سواء في المؤتمر الذي اعتمد برنامج العمل في عام ٢٠٠١ أو في المؤتمر الاستعراضي في عام ٢٠٠٦.

وثمة فرصة تاريخية أمام القيادة الجديدة للأمم المتحدة في نيويورك، وخاصة المعنية بشؤون نزع السلاح، وأمام هذه اللجنة. ولقد آن الأوان لإجراء تقييم مبتكر للكيفية التي يمكن بها إحياء بعض عمليات نزع السلاح الراكدة وكيفية معالجة بعض القضايا الجديدة التي تواجه المجتمع الدولي بشكل أفضل – مثل التجارة غير المشروعة في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والإرهاب. إنه تحد حقيقي. وما لم نكن طموحين، فسنخذل شعوب العالم التي لا تطالب بأقل من ذلك.

السيد جوه (سنغافورة) (تكلم بالانكليزية): أود أن استهل كلمتي بتهنئتكم، سيدي، على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى. ويتطلع وفدي إلى العمل معكم. وأود أيضاً أن أرحب بالسفير السيد سرغيو دي كيروس دوارتي، الممثل السامي لشؤون نزع السلاح. وأخيرا تود سنغافورة أن تعرب عن تأييدها للبيان الذي أدلى به السفير مارتي ناتاليغاوا، ممثل إندونيسيا، باسم حركة عدم الانحياز، والبيان الذي أدلى به ممثل ميانمار باسم رابطة أمم جنوب شرقي آسيا.

إن جميع البلدان تصبو إلى الأمن. فهو، بالاقتران مع التنمية المستدامة واحترام حقوق الإنسان، واحد من الأعمدة الرئيسية التي تقوم عليها الأمم المتحدة. ولقد أنيطت باللجنة الأولى مهمة هامة – وهي التداول بشأن القرارات المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي واتخاذها.

وكما ذكر السفير دوارتي ببلاغه، ما زال الجنس البشري بأسره يعيش جوا ينعدم فيه الأمن تحت تهديد الأسلحة النووية. ولا بد أن نسلم بأنه لا يمكن إحراز أي تقدم إذا كان ينظر إلى نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية على أنهما أولويتان متنافستان. فالواقع هو أن نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية يرتبطان معاً على نحو لا ينفصم. كما أن نزع السلاح وعدم الانتشار يخدمان كلاهما مصالح الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية على حد سواء.

وفي أوائل هذا العام، أُعتقل مهرب في جورجيا. وكان ذلك المهرب يحمل يورانيوم يصلح لصنع قنابل نووية. وأنا أطرح هذا المثال كي أبرهن على أن خطر الإرهاب النووي خطر حقيقي. وهو شيء يجب علينا جميعا أن نعمل معا لمكافحته.

والأسلحة الكيميائية والبيولوجية، مثلها مثل الأسلحة النووية، تشكل أيضا خطرا شديدا. ويجب علينا أن نتوخى اليقظة إزاء تلك التهديدات في الوقت الذي تتزايد سهولة الحصول من على شبكة الإنترنت على المعرفة اللازمة لإنتاج هذه الأسلحة.

ويكون هذا الخطر ملحوظا على وجه الخصوص فيما يتعلق ببلد صغير مفتوح الاقتصاد مثل سنغافورة. ولأننا نرتبط بالعالم ارتباطا وثيقا عن طريق صلات التجارة والنقل، فإننا نتعرض بصفة خاصة للهجمات. كما أننا نتأثر بالصدمات التي تلحق بالاقتصاد العالمي. ولهذا أيدت سنغافورة باستمرار الصكوك المتعددة الأطراف لعدم الانتشار التي تخدم مصالح الأمن والاستقرار الدوليين. وتتضمن تلك الصكوك معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، واتفاقية الأسلحة الكيميائية، واتفاقية الأسلحة البيولوجية. وفي عام ٢٠٠٣، أصبحت سنغافورة أول ميناء تطبق فيه مبادرة أمن الحاويات في آسيا، وانضمت إلى المبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار كمشارك أساسي. وفي عام ٢٠٠٥، أصبحنا أول ميناء في جنوب شرقي آسيا يشارك في مبادرة الموانئ الضخمة.

وفي تقرير الألفية للأمين العام، ذكر كوفي عنان الأمين العام حينئذ أن الأسلحة الصغيرة يمكن وصفها بأنها أسلحة دمار شامل بسبب عدد الخسائر الفاجعة التي تتسبب بها. ومن الجلي أن التجارة غير المشروعة في الأسلحة التقليدية دليل لا بد أن نتصدى له. وما زلنا نؤيد التنفيذ التام لبرنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومكافحته والقضاء عليه.

ويتطلب نزع السلاح وعدم الانتشار اتباع نهج متعدد الأطراف يقوم على أساس سيادة القانون. ولا بد أن تحرز المعاهدات والاتفاقيات، ولا سيما تلك المتعلقة بالأسلحة النووية، تقدما كي تظل موضع ثقة. ولا يمكن أن يتحقق ذلك التقدم عن طريق المؤتمرات واللجان فحسب، فهو يقتضي أيضا التنفيذ الفعلي للالتزامات الذي يجب، بالإضافة إلى ذلك، أن يكون عالميا وفعالا كل الفعالية.

ونزع السلاح وعدم الانتشار تحديان لا يمكن التغلب عليهما إلا إذا عملت دول العالم معا. وللأمم المتحدة، في ذلك الصدد، دور هام تضطلع به، لأنه ليس هناك هيئة أخرى تتوفر لها نفس المشروعية الدولية. وينبغي لنا أن نحاول تعزيز الأرضية المشتركة الموجودة بالفعل. ويعرب وفدي عن أمله وثقته في أن يتسنى للجنة تحت قيادتكم القديرة، السيد الرئيس، أن تعمل بطريقة هادفة للتحرك إلى الأمام.

السيد كامانيشان (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) (تكلم بالانكليزية): أود، باسم وفد جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية أن أتقدم إليكم، سيدي، بأحر التهاني على توليكم رئاسة اللجنة الأولى. ونتقدم بالتهاني أيضا إلى سائر أعضاء المكتب على انتخابهم. ونؤكد لكم كامل تعاوننا ودعمنا.

ويود وفدي أيضا أن يعرب عن ترحيبه الحار بالسفير سرغيو دي كيروس دوارتي على تعيينه في منصب الممثل السامي للأمين العام لشؤون نزع السلاح. ويتطلع وفدي إلى العمل معه ومع موظفيه المتفانين.

وتؤيد جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية تمام التأييد البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة عدم الانحياز، والبيان الذي أدلى به ممثل ميانمار باسم رابطة أمم جنوب شرقي آسيا.

إننا نعيش الآن جميعا في عالم تسوده أخطار عالمية متسارعة لا هوادة فيها. وتشكل البيئة الأمنية الدولية اليوم تحديا أكبر من ذي قبل. ويمثل استمرار وجود الصراعات الداخلية، والعنف، والإرهاب الدولي، وسباق التسلح أكبر أخطار تتهدد السلم والأمن الدوليين. وفي الوقت نفسه، تشكل أسلحة الدمار الشامل أيضا خطرا كبيرا على ذات وجود الجنس البشري. ولقد كان ا لتقدم، في السنوات الأخيرة، في مجالي نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة

النووية بطيئا، وتعرض لنكسات. وعلاوة على ذلك، ما فتئ استحداث الأسلحة النووية وتخزينها جاريا، وما برحت النظريات العسكرية يجري تنقيحها وهي تعتمد اعتمادا أكبر على الاستعمال المحتمل لهذه الأسلحة.

وفي ذلك الصدد، تود جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية التأكيد على ضرورة أن تفي الدول الأعضاء بالتزاماتها وتعهداتها بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ولا تزال اتفاقية عدم الانتشار، أولا حجر الزاوية لعدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي على الصعيد العالمي، وثانيا الضمان لحق الدول في تطوير الطاقة النووية للاستخدامات السلمية. ونؤمن إيمانا قويا بأن القضاء التام على الأسلحة النووية هو الضمان المطلق الوحيد لعدم استعمال هذه الأسلحة أو التهديد باستعمالها. وما دامت تلك الأسلحة موجودة، سيظل هناك خطر محتمل في أن تقع في الأيدي الجائرة.

ويشجع وفدي أن يرى حالات الانضمام والتصديق المتزايدة فيما يتعلق بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ويسرنا أن نلاحظ أن المؤتمر الخامس المعني بتيسير نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب، الذي انعقد في فيينا، حظي بتأييد إيجابي. كما أنه أتاح فرصة فريدة لتأكيد أهمية المعاهدة وتعجيل نفاذها في وقت مبكر. ونود، في ذلك الصدد، أن نجدد نداءنا إلى كل الدول الأعضاء التي لم توقع أو تصدق بعد على المعاهدة، ولا سيما الدول التي تلزم تصديقاتها لنفاذ المعاهدة، لأن تفعل ذلك بدون إبطاء.

وفي حين كان التقدم المحرز في المؤتمر السادس للدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية لاستعراض الاتفاقية المعقود في كانون الأول/ديسمبر الماضي متواضعا، فإن البدء الناجح، في ٢٠ آب/أغسطس ٢٠٠٧، لأعمال وحدة دعم تنفيذ اتفاقية الأسلحة البيولوجية كان خطوة إيجابية في إيجاد مستوى جديد من التعاون البناء بين مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح والدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية، للمساعدة على تعزيز تنفيذ الاتفاقية.

ومما يثلج صدرنا أن نلمس النتائج الإيجابية الناجحة التي تحققت على امتداد السنوات العشر الماضية في تنفيذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية، وخاصة فيما يتعلق بتخفيض ما يزيد على ثلث المخزونات العالمية المعلنة من الأسلحة الكيميائية. ونرى أن تلك الخطوات الإيجابية معالم هامة على الطريق نحو إيجاد عالم يخلو من الأسلحة البيولوجية والكيميائية من ناحية، ويتم فيه منع الإرهابيين من الحصول على هذه الأسلحة من ناحية أخرى.

وتمثل إقامة المناطق الخالية من الأسلحة النووية منهاجا لتعزيز نزع السلاح النووي، ومنع انتشار الأسلحة النووية، وتعزيز السلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والعالمي. وبدافع من تلك الروح، ترحب جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية بالجهود الدولية الرامية إلى إقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية في جميع مناطق العالم وتؤيد تلك الجهود.

وتصادف هذه السنة الذكرى السنوية العاشرة لنفاذ المعاهدة المتعلقة بجعل منطقة جنوب شرق آسيا منطقة خالية من الأسلحة النووية. إلا أنه يلزم انضمام الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى البروتوكول المرفق بالمعاهدة من أجل تحقيق النفاذ التام للمعاهدة. وانطلاقا من هذه الروح، تشارك جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية الدول الأعضاء الأخرى في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا الترحيب بإعلان جمهورية الصين الشعبية عن استعدادها للانضمام إلى البروتوكول المرفق بالمعاهدة. ونشجع على التأييد الواسع النطاق لمشروع القرار الذي قدمته رابطة أمم جنوب شرقي آسيا بعنوان

”معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا“ (معاهدة بانكوك)، الذي ستعرضه إندونيسيا.

ولا سبيل إلى إنكار أن التحديات العالمية التي نواجهها اليوم لا تكشف عن ضعف مشترك فيما بيننا فحسب، وإنما تقتضي أيضا الاضطلاع بمسؤولية مشتركة عن العمل والتماس حلول جماعية، بل وتشاطر التكاليف الحتمية للتصدي لتلك التحديات. فلنعمل جميعا على تحقيق غرضنا المشترك وهو العمل معا على نحو إيجابي لبناء نظامين فعالين وتعاونيين لنزع السلاح وعدم الانتشار.

السيد قاظاي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي، سيدي، بادئ ذي بدء أن أهنئكم على توليكم رئاسة هذه اللجنة الهامة. وإنني على ثقة من أن اللجنة ستتمكن، بفضل ما لديكم من مهارات وخبرات دبلوماسية، من اختتام أعمالها بنجاح. وأتقدم بالتهاني أيضا إلى سائر أعضاء المكتب. وأود كذلك أن أغتنم هذه الفرصة كيما أعرب عن التهاني للسيد سيرغيو دي كيروس دوراتي، الممثل السامي لشؤون نزع السلاح، وأتمنى له النجاح في الاضطلاع بمسؤوليته الضخمة عن تعزيز قضية نزع السلاح.

وأود أن أعرب عن تأييد وفدي للبيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة عدم الانحياز.

تشعر جمهورية إيران الإسلامية، بصفتها الضحية الوحيدة لاستعمال الأسلحة الكيميائية في التاريخ الحديث، بدافع قوي إلى السعي لتحقيق الهدف النبيل المتمثل في إقامة عالم يخلو من أسلحة الدمار الشامل. وما برح عشرات الآلاف من الإيرانيين يعانون، منذ نهاية الحرب التي فرضها على إيران نظام صدام حسين، ويموتون نتيجة للأسلحة الكيميائية التي أتت مكوناتها من بلدان معينة تشغل مقاعد دائمة في مجلس الأمن. وليس عليّ أن أذهب بعيدا كي أتعرف على هؤلاء الضحايا، فلقد فقدنا منذ عام مضى واحدا من ألمع الزملاء في البعثة الإيرانية، وهو السيد مهدي فاهيدي، بسبب السرطان الذي تسببت به تلك الأسلحة الكيميائية ذاتها. وكان عمر السيد مهدي حينئذ لا يناهز ٣٩ عاما.

وينبغي للمجتمع الدولي ألا يقبل بأن تظل الأجيال القادمة تعيش تحت شبح إمكانية استعمال أسلحة الدمار الشامل المخيف. ويجب علينا كفالة أن يكون شعب إيران هو آخر ضحية لاستعمال أسلحة الدمار الشامل من أي نوع، وفي أي وقت، وتحت أي ظروف. ولقد أبدت إيران تصميمها على بلوغ تلك الغاية بالانضمام إلى ثلاثة صكوك قانونية رئيسية – معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، واتفاقية الأسلحة البيولوجية، واتفاقية الأسلحة الكيميائية – وبطرح فكرة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

ولا تزال مسائل وجود أسلحة الدمار الشامل، واستحداث أنواع جديدة من هذه الأسلحة، وانتشارها أفقيا تشكل تهديدا حقيقيا للسلم والأمن الإقليميين والدوليين. ويشعر المجتمع الدولي اليوم بقلق أكثر من أي وقت مضى نتيجة لاستمرار وجود آلاف من الرؤوس النووية في مخزونات دول معينة حائزة للأسلحة النووية. وما فتئت الولايات المتحدة، التي تتباهى بقيادتها للكفاح ضد أسلحة الدمار الشامل، تؤكد على الدور الأساسي الأهمية للأسلحة النووية كأداة فعالة لتحقيق الأمن وأهداف السياسة الخارجية. كما أنها تهدد باستهداف الدول غير الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في معاهدة عدم الانتشار.

وما استحداث منظومات جديدة من الأسلحة النووية، وتشييد مرافق جديدة لإنتاج الأسلحة النووية، واستئناف الجهود لاستحداث أسلحة نووية تكتيكية ونشرها، على الرغم من الالتزام بالتخفيض الفعال لهذه

الأسلحة، إلا أمثلة ضمن قائمة طويلة على عدم امتثال الولايات المتحدة لالتزاماتها. ويعتزم البلد نفسه إنفاق ٥٠ بليون دولار على درع واق من القذائف لتأمين ما يسمى بالأمن المطلق لنفسه، مما يؤدي إلى إيجاد فجوة استراتيجية وأمنية داخل الوضع النووي العالمي عامة، بما يترتب على ذلك من عواقب وخيمة طويلة الأجل للعالم بأسره. بيد أن هذا الهدف لا هو بالمستطاع ولا يمكن تحقيقه في عالم اليوم الذي يتسم بالترابط.

ومبدأ الأمن غير المنقوص للجميع عنصر أساسي في تحقيق وصون السلم والأمن الدوليين. وينبغي التخلي عن النهج الصفري التقليدي للأمن، الذي يقضي في نهاية المطاف بتعزيز الأمن الفردي على حساب أمن الآخرين. ويجب الاستعاضة عنه بالتعاون والاحترام المتبادل.

ونرى أن إنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية أداة أساسية الأهمية لتعزيز نزع السلاح وعدم الانتشار. ولقد أكدت قرارات الجمعية العامة والوكالة الدولية للطاقة الذرية، طيلة ما يقرب من ثلاثة عقود، على أن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط من شأنه أن يعزز كثيرا السلم والأمن الدوليين. وما زال النظام الإسرائيلي يشكل العقبة الوحيدة لإقامة هذه المنطقة في الشرق الأوسط، بالنظر إلى عدم انضمامه إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واستمرار تشغيله السري لمرافق نووية لا تخضع للضمانات. ومما يدعو إلى السخرية بحق أن ذلك النظام الذي رفض وانتهك كل قرار دون استثناء لمجلس الأمن والجمعية العامة وهزأ بكل النظم الدولية بشأن أسلحة الدمار الشامل، لم يحظ بالقبول فحسب، وإنما حصل أيضا في واقع الحال على دعم مادي ومالي لبرنامجه لأسلحة الدمار الشامل من الولايات المتحدة.

ولقد كان إخفاء إسرائيل لترساناتها النووية وسعيها دون هوادة إلى تطويرها في العقود الماضية سرا مكشوفا دائما. بيد أن امتلاك النظام الإسرائيلي للأسلحة النووية لم يعد مجرد كلام أو إشاعة. فلقد كشف اعتراف رئيس الوزراء الإسرائيلي بامتلاك نظامه غير القانوني لأسلحة نووية، في مقابلة له مع قناة للتلفزيون الألماني في ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، عن الطابع الحقيقي للأنشطة النووية السرية لذلك النظام، التي تشكل تهديدا خطيرا ومستمرا للسلم والأمن الدوليين والإقليميين. ويجب على المجتمع الدولي، ولا سيما البلدان الواقعة في المنطقة، أن يوحد صفوفه لكبح التهديدات الناجمة عن أسلحة الدمار الشامل التي يمتلكها ذلك النظام، ولمتابعة السعي إلى إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط في أبكر وقت ممكن.

ومما يبعث على الإحباط عدم إحراز تقدم نحو تحقيق نزع السلاح النووي وعدم وفاء دول معينة حائزة للأسلحة النووية بالتزاماتها في ذلك الصدد. ولم يعد هناك الآن، بعد انتهاء الحرب الباردة، أي مبرر، إن كان هناك أي مبرر على الإطلاق، لمواصلة الاحتفاظ بالمخزونات من الأسلحة النووية، ناهيك عن استحداث أسلحة جديدة. ونؤمن إيمانا قويا بأن من شأن الحفاظ على موثوقية مفاوضات نزع السلاح النووي أن يسهم في تعزيز التعاون في مجال عدم الانتشار.

وستقدم جمهورية إيران الإسلامية، وفقا لسياستها الطويلة الأمد، مشروع قرار بعنوان ”متابعة الالتزامات في مجال نزع السلاح النووي المتفق عليها في مؤتمري الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لعامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٠“.

وننوه بأن اللجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠ عقدت بنجاح اجتماعا أولا في جنيف هذا العام، ونؤكد مجددا على أهمية المؤتمرات الاستعراضية لمعاهدة عدم الانتشار في توفير فرصة طيبة لمساءلة الدول الحائزة للأسلحة النووية إزاء الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بنزع السلاح النووي. وفي الواقع، نشعر بالارتياح لحقيقة أن الامتثال لجميع أحكام معاهدة عدم الانتشار، بما في ذلك المادة السادسة، مدرج الآن في جدول أعمال العملية الاستعراضية. وستوفر لنا العملية فرصة طيبة لمتابعة الالتزامات المتعلقة بنزع السلاح النووي التي تم الاتفاق عليها في عامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٠. ونحن على ثقة بأن مشروع القرار هذا ستؤيده أغلبية الدول الأعضاء، كما كان الحال العام الماضي.

ونظرا للإحباط الناجم عن حالة الجمود التي استمرت لعقد من الزمن، فإن الجهود التي بذلت في مؤتمر نزع السلاح للخروج من هذه الحالة جهود مفهومة. ولكن علينا ألا نضحي بأعلى أولوية للمجتمع الدولي – وهي نزع السلاح النووي – وعلينا أن نسعى سعيا جديا للتوصل إلى برنامج متوازن للعمل يكون مستجيبا لتوفير الأمن للجميع. ويحدونا الأمل في أن يتمكن برنامج متوازن للعمل من أن يشكل نقطة انطلاق جديدة بالنسبة للقضاء على أسلحة الدمار الشامل بطريقة مقيدة زمنيا. وستحافظ إيران على موقفها بشأن ضرورة تنشيط مفاوضات نزع السلاح النووي في مؤتمر نزع السلاح وأيضا في سياق معاهدة عدم الانتشار.

وبالنسبة لاتفاقية الأسلحة البيولوجية، نلاحظ مع شعور بالارتياح أن المؤتمر الاستعراضي السادس، الذي عقد الخريف الماضي في جنيف، اختتم أعماله بالاتفاق على إنشاء آلية للمتابعة ترمي إلى تعزيز التفاهم بين الدول الأطراف. ومرة أخرى نؤكد على ضرورة استئناف مفاوضات جدية بغية تعزيز الاتفاقية من خلال إنشاء برتوكول فعال.

ونظرا لضيق الوقت، أود، سيدي، أن اختصر بياني.

أخيرا وليس آخرا، أود أن أوضح آخر التطورات التي استجدت في ما يتعلق بالمسألة النووية الإيرانية. وعلى النحو الذي شددنا عليه حينا بعد آخر، فإن برنامج إيران برنامج سلمي تماما. وجميع التقارير التي أصدرتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ كانت تشير إلى الطابع السلمي للبرنامج النووي الإيراني، وأكدت الوكالة مرارا وتكرارا أنها لم تشهد أي مؤشرات لتحويل المواد النووية إلى أغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى.

وبالرغم من هذه الحقيقة، فإن مجلس الأمن، في خطوة غير مبررة قادها بعض الأعضاء الدائمين في المجلس، اتخذ إجراءات غير قانونية وغير ضرورية وغير مبررة ضد البرنامج النووي السلمي لجمهورية إيران الإسلامية، الذي لا يمثل أي تهديد للسلام والأمن الدوليين وبالتالي يقع خارج نطاق ولاية المجلس استنادا إلى الميثاق. ولا شك في أن مخطط عرض الملف النووي الإيراني على مجلس الأمن ونية الدول التي قدمت قرارات المجلس مستمدة من دوافع ذاتية واعتبارات وطنية ضيقة من أجل حرمان الشعب الإيراني من حقوقه غير القابلة للتصرف، بدلا عن كونها تنبع مما يسمونه شواغل الانتشار.

وبالرغم من الإجراءات ذات الدوافع السياسية التي اتخذتها بعض البلدان، والتي قادت إلى حالة الجمود وقطع المفاوضات، فإن جمهورية إيران الإسلامية، مرة أخرى، اتخذت مبادرة جديدة لقيت تأييدا وتقديرا واسعين. وخلال المفاوضات بين أمين المجلس الأعلى للأمن الوطني لإيران والممثل السامي للاتحاد الأوروبي، متصرفا بالنيابة عن مجموعة الخمسة زائدا واحدا، وافقت إيران على اتخاذ خطوة رئيسية بالتفاوض مع الوكالة بشأن طرائق التعامل مع المسائل

المعلقة. وعملا بذلك الاتفاق، وخلال اجتماع مع المدير العام للوكالة، تم الاتفاق على أن تجري مناقشة واستكمال طرائق تسوية المسائل المعلقة في ظرف ٦٠ يوما. وبناء على مفاوضات مكثفة بين الجانبين، تم في ٢١ آب/أغسطس ٢٠٠٧ في طهران استكمال النص النهائي للتفاهم المتبادل، الذي تضمنته وثيقة الوكالة INF/CIRC/711.

ومراعاة للتجربة الماضية في تناول تلك المسائل التقنية مع الوكالة، تم الاتفاق على أن تناقش جميع المسائل في إطار زمني متسلسل ومحدد بشكل جيد، بدلا من تناول هذه المسائل بالتزامن وبدون تحديد الأولويات. وفي فترة زمنية قصيرة للغاية، تمت تسوية مسألتين رئيسيتين من المسائل المتبقية – هما تجربة البلوتونيم والتلوث في مرفق كارا.

وحسب التقييم الذي أجراه المدير العام للوكالة وأبلغه إلى مجلس محافظيها، فإن الطريقة المتفق عليها تشكل ''خطوة هامة إلى الأمام''. وبالتالي، الأمر الأساسي هو ملاحظة أن مبادرتنا هيأت بيئة جديدة وايجابية وفتحت نافذة لإعادة ملف إيران النووي بأكمله إلى إطار الوكالة. ونرى أن الطريق المناسب نحو التوصل إلى حل سلمي للمسألة النووية هو من خلال الحوار والإعداد التقني في سياقه السليم والقانوني، أي إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وأخيرا، فإن شعب جمهورية إيران الإسلامية وحكومتها مصممان على ممارسة حقهما غير القابل للتصرف في التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية وفي بناء أوجه تقدمهما العلمي بالذات حيال تطوير الجوانب السلمية المختلفة لهذه التكنولوجيا. وإيران متمسكة بالتزاماتها في إطار معاهدة عدم الانتشار ولا تطلب أي شيء أكثر من ممارسة حقوقها غير القابلة للتصرف.

السيد نيبال (نيبال) (تكلم بالانكليزية): في البداية، أود أن أهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة اللجنة. كما يستحق تهانينا أعضاء المكتب الآخرون. ويود وفدي أن يهنئ السيد سيرجيو دوراتي على تعيينه ممثلا ساميا لشؤون نزع السلاح.

من المحزن أننا ما زلنا متأثرين بالمفارقة المتمثلة في التحديد الخاطئ للأولويات. إن العالم ينفق اليوم مبالغ هائلة من الأموال على الأسلحة – أكثر من ١,٢ تريليون دولار، في حين أن إنفاق جزء ضئيل من ذلك المبلغ فحسب يقطع شوطا طويلا نحو مكافحة الفقر وتصحيح أوجه الاختلال الأخرى في التنمية في البلدان النامية، وخاصة أقل البلدان نموا.

وفي كل مرة نخفق في إحراز تقدم بشأن نزع السلاح، نضيع فرصة لتحويل الموارد التي تمس الحاجة إليها إلى التنمية في البلدان الفقيرة في العالم. وهذا التأخير في جني فوائد نزع السلاح يؤدي أيضا إلى تأجيج الصراعات وترسيخ الفجوات في توفير الموارد لأهم الشواغل التي تطرق أبوابنا. وتستمر تلك الحالة الخطيرة بسبب البطء الشديد في إحراز تقدم في المفاوضات المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح خلال الأعوام العديدة الماضية.

ومن المفزع أن نشير إلى أن العالم اليوم جاثم على قمة مخزون يقدر بـ ٢٦ ٠٠٠ من الأسلحة النووية. وخطر انتشار أسلحة الدمار الشامل ونظم إيصالها يؤدي إلى المزيد من تدهور السلام والأمن الدوليين الهشين بالفعل.

ويشكل خطر سقوط تلك الأسلحة في أيد إرهابية هاجسا يؤرق بال البشرية في كل لحظة وحين.

وباعتبار نيبال دولة عضوا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، فإنها تؤمن بأن المعاهدة تشكل اللبنة الأساسية لنزع السلاح. وأسلم سبيل لكفالة عدم انتشار الأسلحة النووية هو الإزالة الكلية للأسلحة النووية وتقديم الضمانات الكاملة بعدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد

باستخدامها. وكتدبير مؤقت، يمكن لوضع صك عالمي ملزم قانونا يمنح ضمانات أمنية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية أن يساعد على بناء الثقة في مثل هذا النزع الكلي للسلاح النووي.

وترحب نيبال بالإنجاز الذي تحقق مؤخرا صوب جعل منطقة شبه الجزيرة الكورية خالية من الأسلحة النووية. ونأمل أن تحل المسألة المتعلقة ببرنامج إيران النووي من خلال الحوار والدبلوماسية.

وفي ذلك السياق، نشدد على ضرورة مواصلة تعزيز نظام الضمانات للوكالة الدولية للطاقة الذرية بغية جعل نظام عدم الانتشار أكثر فعالية واتساقا حيال التحديات الراهنة في ذلك الميدان. وعلى الرغم من أن التقدم المتواضع الذي أحرز في الدورة الأولى للجنة التحضيرية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار الذي سيعقد عام ٢٠١٠ والمؤتمر الاستعراضي السادس لاتفاقية الأسلحة البيولوجية يتيح بعض الأسباب للتفاؤل، ما زال هناك الكثير مما ينبغي فعله.

وهناك بعض الزخم الجديد هذا العام في مؤتمر نزع السلاح في جنيف، ونأمل أن يساعد على تعزيز إحراز التقدم في المفاوضات بشأن المعاهدة المقترحة المتعلقة بوقف إنتاج المواد الانشطارية باعتبارها مسألة ذات أولوية. وبالمثل، نؤكد على أهمية الامتثال العالمي لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في تحقيق أهداف نزع السلاح.

ونؤمن بأن الطابع البدائي للفضاء الخارجي باعتباره إرثا مشتركا للبشرية ينبغي الحفاظ عليه. ونعارض بشدة عسكرته. ومن المؤسف أن بعض الأشكال من تكنولوجيا الأسلحة النووية الحديثة النشأة قوضت رغبتنا المشتركة في منع انتهاك الفضاء الخارجي.

وتحل هذا العام الذكرى السنوية العاشرة للبدء بنفاذ معاهدة الأسلحة الكيميائية، التي تتوفر على نظام قوي للتحقق وعدم الانتشار. ويذكرنا ذلك بأنه يمكن للمجتمع الدولي أن يعمل بالروح ذاتها لدى التصدي لأسلحة أخرى من أسلحة الدمار الشامل أيضا، بما في ذلك من خلال تعزيز نظم الحد من الأسلحة البيولوجية.

ويتسبب الانتشار الواسع النطاق والاستخدام العشوائي للأسلحة التقليدية، لا سيما الأسلحة الخفيفة والصغيرة، بمآس إنسانية لم يسبق لها نظير حيث يضر بملايين الناس في مناطق الصراع في جميع أنحاء العالم. وفي ذلك الصدد، نشدد بصورة خاصة على ضرورة تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. ويشكل سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية سبيلا فعالا لتعزيز بناء الثقة والشفافية في التسلح، حتى تتسنى زيادة توسيع نطاقه وتعزيز تطبيقه.

ويمكن للجهود متعددة الأطراف بمفردها إيجاد بيئة ذات مصداقية للعمل القوي والفعال من أجل نزع السلاح. وينبغي أن نتحلى بالإرادة السياسية الضرورية لعقد الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح في أقرب وقت ممكن بغية معالجة المجموعة الكاملة للمسائل المتعلقة بتحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار على الصعيد الدولي.

وتشكل المناطق الخالية من الأسلحة النووية خطوات إيجابية صوب تعزيز نزع السلاح النووي. وبالتالي، فإننا نعرب عن دعمنا لمثل هذه المعاهدات والمبادرات الإقليمية، بما في ذلك مركز منغوليا بوصفها منطقة خالية من الأسلحة النووية، فضلا عن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية مؤخرا في آسيا الوسطى.

ويرى وفد بلدي أن التعاون الإقليمي في مجال نزع السلاح سيسهم إسهاما كبيرا في الجهود الرامية إلى تعزيز

واستكمال نزع السلاح والسلم والأمن، وسيساعد على تشجيع بناء الثقة من خلال التفاعل المنتظم والوثيق بين أصحاب المصلحة. وفي ذلك السياق، يسرنا أن نبلغ الجمعية بأن مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في آسيا والمحيط الهادئ سيشرع عما قريب، بعد التوقيع على اتفاق البلد المضيف ومذكرة التفاهم بين نيبال والأمم المتحدة في تموز/يوليه من هذا العام، في القيام بعملياته من مقره في كاتماندو، لتنشيط عملية كاتماندو في نزع السلاح على الصعيد الإقليمي. ونود أن نناشد المجتمع الدولي أن يزيد من دعمه للتشغيل الفعال للمركز.

وفي الختام، ينبغي للمجتمع الدولي ألا يسمح بأن يكون هناك مزيد من التأخير في تحقيق التناغم بين مصالحه بشأن مسائل نزع السلاح. وقد كان من الضروري التحلي بإرادة سياسية قوية واتخاذ مبادرات حقيقية بغية الخروج من المأزق الحالي والمضي قدما. ومن الواضح أننا نحتاج إلى تجديد التركيز لاستئناف إجراء مفاوضات حقيقية بشأن مسائل نزع السلاح. وتظل نيبال تؤمن بأنه يمكن للمجتمع الدولي، من خلال المفاوضات متعددة الأطراف في الأمم المتحدة، أن يحرز تقدما في جدول أعمال نزع السلاح. ونؤمن إيمانا قويا بالهدف الأسمى المتمثل في نزع السلاح العام والكامل، ونشعر بقوة أنه يمكن للأمم المتحدة الاضطلاع بدورها الحقيقي في نزع السلاح متعدد الأطراف لدى تحقيق ذلك الهدف الذي نصبو إليه.

السيد والي (نيجيريا) (تكلم بالانكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أتقدم بأحر تهانئي إليكم، السفير بول بادجي، على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى في هذه الدورة الثانية والستين للجمعية العامة. كما يهنئ الوفد النيجيري السفير سيرجيو دوارتي على توليه مؤخرا منصب الممثل السامي المعني بشؤون نزع السلاح.

ومن خلالكم سيدي، نود أن نتقدم بأحر تهانئنا إلى أعضاء المكتب الآخرين. ونحن على ثقة بأنكم ستفيدون بالتأكيد عمل اللجنة بتجربتكم الغنية في مجال نزع السلاح وستوجهون أعمالها نحو تحقيق نتيجة ناجحة. ويود الوفد النيجيري أن يؤكد لكم خالص دعمه وتعاونه.

وتؤيد نيجيريا البيانين اللذين أدلت بهما المجموعة الأفريقية وحركة عدم الانحياز.

نعتقد أن السعي إلى إحلال السلم والأمن العالميين يشكل أحد الأركان الأساسية التي تقوم عليها الأمم المتحدة. وبالمثل، نرى أن أسلحة الدمار الشامل، لا سيما الأسلحة النووية، ما زالت تشكل أكبر تهديد للبشرية. ومن المؤسف أن تلك الأسلحة ما زالت تلقى التطوير والإنتاج والاختبار والنشر والتخزين والتفجير. وترى نيجيريا أنه، للتخفيف من حدة التهديد النووي وجعل العالم أكثر سلامة للجميع، علينا ألا نصادق على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وغيرهما من الصكوك الدولية ذات الصلة فحسب بل أن ننفذها بالتزام كامل أيضا. وعلينا أن نكفل تطبيقها على الصعيد العالمي.

وإذ نشعر بالتشجيع جراء اجتماع اللجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠، الذي عقد في أوائل هذا العام، ندعو إلى عقد دورة استثنائية مكرسة لنزع السلاح للمضي قدما. ومن ثمّ ، سيواصل وفد بلدي دعمه الثابت والمطلق لجميع الجهود المتعددة الأطراف الرامية إلى تحقيق نزع السلاح بصورة عامة ونزع السلاح النووي بصورة خاصة.

وفضلا عن ذلك ، أشار الأمين العام في تقريره عن عمل المنظمة (A/62/1) إلى أن الفشل والجمود اللذين تميزت بهما المحافل والصكوك الرئيسية في مجالات نزع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار خلال السنوات القليلة

الماضية أكدا الحاجة الواضحة إلى تنشيط البرنامج الدولي لنزع السلاح من خلال بذل جهود منسقة. وفي ذلك الصدد، نود أن نعرب عن اقتناعنا بوجود الآن ضرورة ملحة إلى عقد الدورة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح.

إن نيجيريا، بصفتها عضوا في الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومن الموقعين على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، سوف تواصل تأييد المادة الرابعة من معاهدة عدم الانتشار، التي تضمن حق جميع الدول غير القابل للتصرف في تطوير الطاقة النووية وإجراء الأبحاث عليها وإنتاجها واستعمالها في الأغراض السلمية والتنمية.

وفيما يتعلق بالمناطق الإقليمية الخالية من الأسلحة النووية، تؤكد نيجيريا مجددا التزامها بمعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا – معاهدة بليندابا – ومن ثمّ تناشد جميع الأطراف المعنية اتخاذ خطوات ملموسة للوفاء بتعهداتها بالإسراع في عملية المصادقة على المعاهدة.

أما بخصوص الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، فلا يفوتنا أن نعلن أسفنا لأن هذه الأسلحة، بالرغم من تصنيفها صغيرة وخفيفة، تشكل أعدادا لا تحصى من قتل الناس وتشويههم بصورة كبيرة. وبالنسبة للبلدان النامية بشكل عام، تسبب هذه الأسلحة مشاكل خطيرة لجهود إعادة البناء في مرحلة ما بعد الصراع والاستقرار. وفي ضوء ذلك، نؤيد الدعوة إلى وضع نظام دولي فعال بشأن أنشطة السمسرة.

وأخيرا، تود نيجيريا استرعاء الانتباه إلى أن عددا كبيرا من أشد البلدان تضررا من الألغام الأرضية هو في أفريقيا. فهذه الأسلحة، إلى جانب غير المنفجرة منها لكنها المميتة، قد شوهت البشر وحالت دون استغلال الأراضي الزراعية المحتملة. ونعتقد أن المجتمع الدولي ينبغي أن يقدم المزيد من المساعدة في تثقيف وتدريب الخبراء على منع وقوع الحوادث المتصلة بالألغام. وبالتحديد، ندعو إلى إنشاء مركز تدريب بشأن الألغام الأرضية في غرب أفريقيا.

السيدة ديباكو (إثيوبيا) (تكلمت بالانكليزية): اسمحوا لي في البداية أن أهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة اللجنة الأولى. وأود أن أؤكد لكم استعداد وفد بلدي للتعاون معكم وأنتم توجهون أعمال اللجنة. ونود أن نشيد كذلك من أعماق قلوبنا بأعضاء المكتب الآخرين على ما قدموه من مساعدات وتسهيلات لعمل اللجنة. وفضلا عن ذلك، نتقدم بالتهاني إلى السفير سيرجيو دوارتي بمناسبة قيام الأمين العام بان كي – مون بتعيينه ممثلا ساميا لشؤون نزع السلاح.

وتؤيد إثيوبيا البيان الذي ألقاه ممثل إندونيسيا بالنيابة عن أعضاء حركة عدم الانحياز، وأيضا البيان الذي ألقاه ممثل نيجيريا بالنيابة عن المجموعة الأفريقية. وبالرغم من قلق حكومتي إزاء العديد من مسائل نزع السلاح التي قدمت إلى اللجنة للنظر فيها، أود أن أركز على تلك المسائل الأكثر أهمية بالنسبة لبلدي ومنطقته دون الإقليمية.

أولا وقبل كل شيء مسألة الألغام الأرضية. فمن المفهوم تماما أن الألغام الأرضية المضادة للأفراد ما زالت تزرع اليوم في العديد من أجزاء العالم. وهذه الألغام، والألغام المتبقية من الصراعات السابقة، ما زالت تحصد الضحايا كل يوم في جميع أرجاء العالم. ورغم تحسن الوضع في السنوات الأخيرة، ما زال هناك الكثير الذي يمكن عمله قبل أن نعيش في عالم خال من الألغام.

إن إثيوبيا، بصفتها أحد البلدان التي تعاني من مشكلة الألغام الأرضية، ما فتئت تواصل التركيز على جدية هذه القضية. ولأن حكومتي تولي اهتماما كبيرا لمعالجة هذه المسألة، نقوم ببذل كل جهد ممكن للتصدي، بطريقة فعالة وفي الوقت المناسب، للخطر الذي تشكله الألغام الأرضية.

ولتحقيق ذلك، أنشأنا في عام ٢٠٠١ المكتب الإثيوبي للإجراءات المتعلقة بالألغام بغية اتخاذ إجراءات فعالة للتصدي لهذه الحالة. وانسجاما مع التزام حكومتي الصارم بالمبادرة الدولية في هذا المجال، قامت إثيوبيا كذلك بالمصادقة على اتفاقية أوتاوا لحظر الألغام المبرمة في عام ٢٠٠٤.

ولقد باشر المكتب الإثيوبي للإجراءات المتعلقة بالألغام أنشطته في إزالة الألغام بتشغيل فرقتين لإزالة الألغام في عام ٢٠٠٢. وتوسعت قدرته الآن على إزالة الألغام لتصبح ست فرق. وجرى تخصيص مسؤول اتصال مجتمعي لكل فرقة من فرق إزالة الألغام، وذلك للقيام بمسؤولية الاتصال بين مزيلي الألغام والمجتمعات المحلية الموبوءة بالألغام، وبنشر التوعية بأخطار الألغام بين أفراد تلك المجتمعات.

وفي الوقت الحالي، وبناء على الدراسة الاستقصائية الإثيوبية لآثار الألغام الأرضية، تقوم خمس فرق للمسح التقني بتقييم آثار الألغام الأرضية على ٩٠٠ من المجتمعات المحلية في العديد من أجزاء البلاد، وتعمل على وضع علامات في المواقع الخطيرة لتحذير الناس من وجود الألغام في مناطق محددة. واعتبارا من حزيران/يونيه ٢٠٠٧ ، تم إعلان منطقة مجموع مساحتها ٠٧١ ٨٣٠ ٣٣ مترا مربعا خالية من الألغام الأرضية في أشد المناطق تضررا من الألغام في البلاد ، وبالتحديد، مناطق تيغري وعفار وصومالي. ولقد تمت إزالة وتدمير ما يزيد على ٠٠٠ ٤ لغم وحوالي ٠٠٠ ٤٠ من الذخائر غير المنفجرة أثناء تلك العملية. ونتيجة لذلك، تتوفر الآن للمجتمعات المحلية في تلك المناطق مساحة تقدر بـ ١١٦,٥٧ كيلومتر مربع لأغراض التنمية.

إن المكتب الإثيوبي للإجراءات المتعلقة بالألغام، وفي سعيه المتواصل لزيادة الوعي بين السكان المحليين إزاء سُبل تقليل الحوادث والأخطار المتصلة بالألغام، قام بتثقيف حوالي ٠٠٠ ٣٠٠ شخص بشأن أخطار الألغام. وهكذا يكون قد مكن أعضاء المجتمع أنفسهم من إبلاغ مسؤولي الاتصال المجتمعي أو مزيلي الألغام عن أي شيء مشبوه. ونتيجة لذلك، قام أعضاء المجتمع بالإبلاغ عن ٣٦٤ لغما مضادا للأفراد و٨٠ لغما مضادا للدروع و٤٦٠ ٣٦ جهازا من الأجهزة غير المنفجرة حيث تم في النهاية تدميرها على أيدي خبراء التخلص من الأجهزة المتفجرة.

وقد كان لهذه الجهود الإيجابية أثر كبير على الكفاح من أجل التغلب على المشاكل المرتبطة بالألغام الأرضية في إثيوبيا. لكن من المفهوم جيدا أن الجهود التي تبذلها حكومتي ما كانت لتحقق هذه النتائج الإيجابية المتوقعة في وقتها لو كانت غير مصحوبة بالتمويل القوي والدعم التقني من المجتمع الدولي. علاوة على ذلك، تؤمن حكومتي إيمانا راسخا بأنه يمكن تطبيق معاهدة حظر الألغام تطبيقا تاما بالالتزام المتواصل والقوي من جميع الأطراف المعنية وذلك بخلق عالم خال من الألغام، على النحو الذي نتوخاه جميعا. ونعتقد أيضا أنه ينبغي إنشاء آلية أقوى لدعم برنامج مساعدة ضحايا الألغام الأرضية، الذي بدون شك سيمكن تنفيذه التام اتفاقية حظر الألغام من تحقيق النجاح الكامل.

أما المجال الثاني من قلق بلادي فيتعلق بمسألة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وكما ذكرنا في الماضي أمام هذه الهيئة، إثيوبيا ملتزمة بالتنفيذ الفعلي لبرنامج الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. وبناء على ذلك، بلدي ملتزم كما يجب بإعلان باماكو المتعلق بالالتزام بموقف أفريقي موحَّد بشأن انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتداولها والاتجار بها على نحو غير مشروع، على صعيد المنطقة الأفريقية، وملتزم ببروتوكول نيروبي بشأن منع انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في منطقة البحيرات

الكبرى والقرن الأفريقي ومراقبتها والحد منها على المستوى دون الإقليمي.

وإلى جانب إيجاد بيئة ملائمة للتعاون الإقليمي في هذا الميدان، هناك عملية جارية لتنقيح الأطر القانونية الوطنية والقواعد والأنظمة السارية لوضع النقل غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة تحت رقابة صارمة.

وفضلا عن ذلك، فإن حكومة بلدي، على أساس السياسات والتشريعات السارية، قد بذلت جهودا كبيرة لجمع حوالي ٠٠٠ ١١ من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير القانونية، وتم تدمير ٧٠٠ ١ قطعة منها حتى الآن. وبصفة عامة، من أجل العثور على حل مستدام للمشكلة المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم الجهود الوطنية فضلا عن الجهود الإقليمية.

وتؤيد إثيوبيا بقوة العملية الجديدة التي شرعت فيها الجمعية العامة العام الماضي من أجل تمهيد السبيل إلى إبرام معاهدة عالمية لتجارة الأسلحة، انطلاقا من الاقتناع بأن ذلك سيكون خطوة هامة نحو ضبط استيراد وتصدير ونقل الأسلحة التقليدية. لذلك، وانطلاقا من هذا الاقتناع، كانت إثيوبيا من بين مقدمي القرار ٨٩/٦١ في العام الماضي، وهو القرار الأول من نوعه. وسوف نستمر بدون تحفظ بتقديم الدعم والتعاون من أجل الانتهاء الناجح من إبرام هذه المعاهدة الهامة.

في الختام، اسمحوا لي أن أؤكد أمل إثيوبيا بأن تؤدي هذه الدورة للجنة الأولى دورها الواجب في تعزيز نظام السلم والأمن الدوليين. ولهذا الغرض، فإن وفد بلدي يظل ملتزما بالعمل المتضافر مع الوفود الأخرى من أجل تحقيق أهدافنا المشتركة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): ما زال مدرجا في قائمتنا عدد من الوفود، ولكن المتكلمين ليسوا حاضرين في القاعة. لذا أقترح أن نمضي الآن إلى البيانات في ممارسة حق الرد التي قدمت الطلبات بها يوم أمس في نهاية جلسة بعد الظهر.

وقبل أن أعطي الكلمة للوفود التي طلبت الكلمة ممارسة لحق الرد، أود أن أذكر الأعضاء، وفقا للنظام الداخلي، بأن البيانات في ممارسة حق الرد تقتصر على مدة ١٠ دقائق للبيان الأول وخمس دقائق للبيان الثاني. وأود أن أدعو المتكلمين في ممارسة حق الرد إلى مراعاة هذه القيود الزمنية.

السيد روباتجازي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالانكليزية): أمس، استمعت اللجنة الأولى إلى عدد من الاتهامات المجافية للمنطق التي لا تستند إلى أي أساس من الصحة، والتي وجهها إلى بلدي ممثل النظام الصهيوني، ذلك النظام الذي بنى سياساته وممارساته وسلوكه على العدوان والاحتلال وإرهاب الدولة والعنف وسفك الدماء.

إن الملاحظات السافرة لذلك النظام خالية من أي قيمة للرد عليها، ووفد بلدي يرفضها رفضا قاطعا.

السيد فاسيلييف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): السيد الرئيس، قبل أن أمارس حق الرد فيما يتعلق بالبيان الذي أدلى به وفد جورجيا يوم أمس، أود أن أسترعي انتباهكم إلى حقيقة أنه بموجب النظام الداخلي، الذي دعوتمونا إلى مراعاته للتو، ينبغي لبيانات ممارسة حق الرد، كقاعدة عامة، أن يدلى بها في نفس اليوم الذي يدلى بالبيانات التي يمارس حق الرد عليها. وهذا يتعلق بالمادة ٧٣ من النظام الداخلي ويرد في الفقرة ٧٨ من المرفق الرابع للنظام الداخلي للجمعية العامة. وبخلاف ذلك، فإن حق الرد ببساطة يفقد معناه.

وبالعودة إلى ما أردت قوله، أود توجيه الانتباه إلى أنه، في الجلسة السادسة التي عُقدت أمس، تكلم وفد جورجيا عن الوضع في منطقة الصراع في أبخازيا. ونحن لا نفهم تماما فكرة المناقشة في إطار اللجنة الأولى، خاصة وأن مجلس الأمن في الأسبوع الماضي نظر في تقرير الأمين العام بشأن الحالة في منطقة الصراع في جورجيا – أبخازيا، واتخذ مجلس الأمن أمس القرار ١٧٨١ (٢٠٠٧) بشأن هذا الموضوع.

ولكن أرى لزاما علي أن أعلق على أحد البيانات التي أدلي بها أمس. وأشير إلى الحادث الذي وقع في ٢٠ أيلول/سبتمبر، عندما هاجمت قوات خاصة تابعة لجورجيا مجموعة أفراد من مركز مكافحة الإرهاب. وقد قتل بعض الأفراد نتيجة لذلك الهجوم ومن بينهم عسكريان أطلقت عليهما النار من مسافة قريبة جدا، وأصيبا بالطلقات النارية في جسديهما بشكل مباشر وعن قرب. وأعتقد أن أي مناقشة لمسائل أمنية تنتقل إلى مستوى آخر حينما يموت الناس خلال عمليات كتلك.

إنني أتفق تماما مع ما قاله ممثل جورجيا بشأن الحاجة إلى الأمن في المنطقة. وروسيا جزء من عملية حفظ السلام هناك وهي موجودة هناك منذ ١٣ عاما. وخلال تلك الفترة قتل ما يقارب ١٠٠ فرد من حفظة السلام. ويبدو لي أنه يوجد سبيل واضح لتحقيق الأمن وهو احترام الاتفاقات الموقعة والمتعلقة بوقف إطلاق النار والفصل بين القوات. وأشير هنا إلى اتفاق موسكو لعام ١٩٩٤. وفي اعتقادي أنه لو احترم ذلك الاتفاق، لما وقع المزيد من الانتهاكات.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود أن أذكر ممثل الاتحاد الروسي، الذي ذكر الرئاسة بالحاجة إلى تطبيق النظام الداخلي، بأن المادة ٧٣، المتعلقة بحق الرد، تشير إلى الفقرة ٨ من المقرر ٤٠١/٣٤ التي تنص على ما يلي:

”تمارس الوفود حقها في الرد في نهاية اليوم كلما كان من المقرر عقد جلستين في ذلك اليوم وكلما كانت هذه الجلسات مكرّسة للنظر في البند نفسه“.

وفي حدود معلوماتي، لم يكن لدينا بالأمس إلاّ جلسة واحدة، وبنهاية تلك الجلسة، لم يكن قد تبقي أمامنا إلا ٩ دقائق بالضبط. ولم يكن في إمكاني أن أعطي تلك الدقائق التسع لوفد الاتحاد الروسي لممارسة حقه في الرد لأنه كانت هناك وفود أخرى طلبت ممارسة حقها في الرد أيضاً.

وأنا أعتذر لأنني اضطررت إلى تطبيق النظام الداخلي بكل حزم، ولم يكن في إمكاني إيثار وفد على الآخر.

السيد درويش (الجمهورية العربية السورية): بالرغم من خروج ممثلة الكيان الإسرائيلي المحتل عن موضوع النقاش البارحة، فقد أحجمت عن رفع نقطة نظام لإيقافها لكي تتاح لي فرصة دحض اتهاماتها من خلال حق الرد في النهاية.

يعلم القاصي والداني أن مبدأ سياسات هذا الكيان المحتل هو الكذب والتلفيق وخلق الذرائع الواهية وتوزيع الاتهامات يميناً ويساراً. ولكن ذلك لن ينفع، لأن العالم يعي تماماً ماهية هذا الكيان وممارساته الاحتلالية والعدوانية التي تحمل شارة إرهاب الدولة بامتياز.

لا يحق لهذا الكيان أن يتهم الدول بالمارقة، لأنه أثبت بلا منازع أنه المارق الأكبر. كيف لا، وهو لم يسبق له أن نفذ قراراً واحداً من ١٠٠٠ قرار صادر بحقه في هذه المنظمة. بل كان جاحداً بأبوة وأمومة هذه المنظمة التي وُلِد فيها بعملية قيصرية.

إن الاتهامات التي جاءت على لسان ممثلة هذا الكيان المحتل ضد بلادي هي ادعاءات ذات طابع سياسي ودوافع سياسية وليست أمنية، والقصد منها تشتيت الانتباه عن

التدخل الخارجي الفظ في الشؤون الداخلية اللبنانية وعرقلة أية مبادرة وطنية لبنانية.

ونُذكِّر في هذا الإطار بالتصريحات التي أدلى بها كل من نائب رئيس وزراء لبنان وزير الدفاع وقائد الجيش اللبناني اللذين نفيا فيها قيام قيادة الجيش بنقل معلومات إلى الحكومة بهذا الخصوص. كما سبق لوزير الدفاع اللبناني أن نفى بشكل قاطع مرور أية بعوضة عبر الحدود. كما دعم تقرير الفريق المستقل لمراقبة الحدود اللبنانية صحة هذا الموقف في الفقرتين ٤٥ و ١٢٠ منه. وقد سبق لبلادي أن أعلمت الأمين العام بهذا الموقف، وصدر في الوثيقة S/2007/431.

ونود أن نؤكد ونذكر بأن اتصالات رفيعة المستوى بين الجانبين السوري واللبناني لضبط الحدود المشتركة بين البلدين لم تنقطع. وقد وافينا السيد الأمين العام ورئيس مجلس الأمن بقائمة مفصلة عن تلك الاجتماعات، وسوف نستمر في تزويد الأمانة العامة ومجلس الأمن بالاجتماعات التي ستعقد لاحقاً. ونؤكد مرة أخرى أن بلادي قامت بمضاعفة عناصر حرس الحدود على الجانب السوري، وأنها ضبطت أسلحة جرى تهريبها من لبنان إلى سورية، ومن العراق إلى لبنان عن طريق سورية. وكذلك أعلمنا السيد الأمين العام ورئيس مجلس الأمن بذلك في الرسالتين المتطابقتين رقم ١٦٩ بتاريخ ٤ أيار/مايو ٢٠٠٧. كما نُذكِّر بأن سورية كانت قد طلبت من العديد من الدول الأوروبية تزويدها بمعدات فنية لمساعدتها على مراقبة حدودها، إلا أنها لم تتلق أي رد إيجابي من هذه الدول.

ونود التأكيد على حقيقة أن اتهامات إسرائيل ينبغي ألا يُعتد بها أصلاً، لأن إسرائيل كيان معادٍ لسورية ويحتل أراضيها؛ وعلاوة على ذلك، فإن ادعاءاته بامتلاك أدلة هو بحد ذاته دليل فاضح على انتهاك القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، لأنه اعتراف ضمني باختراق المجال الجوي اللبناني، ولكن لمجرد تصوير شاحنات محملة بالخضر والفواكه، وتقديم تلك الصور على أنها شاحنات تحمل السلاح. وقد سبق لإسرائيل أن قصفت إحدى تلك الشاحنات المحملة بالخضر فقتلت ٣٠ مدنياً سورياً.

إن من يبني ثمانية مفاعلات نووية عسكرية على رقعة لا تزيد مساحتها على ٢٢ ٠٠٠ كيلومتر مربع، ومن يجهز ملجأ نووياً لحماية قيادته من حرب نووية محتملة، ومن يعلن بكل صلف وصفاقة أنه يمتلك أسلحة نووية تقدر بالمئات من الرؤوس الصاروخية النووية، ومن يزرع ملايين القنابل العنقودية في لبنان ولا يسلم الخرائط المتعلقة بها، ومن يزرع النفايات النووية في الأراضي المحتلة، ومن يعلن قطاع غزة كياناً معادياً وهو المحتل لأراضي الغير والمعتدي الذي يقيم مستوطنات غير قانونية ويبني الجدار العازل، ويحاول تغيير هوية الأراضي المحتلة في الجولان السوري المحتل، ومن يأتي ترتيبه في تصدير أسلحة الموت رابعاً في العالم، ومن يخترق أجواء دول ذات سيادة وينفذ اعتداءات عسكرية ضدها، كما حصل في ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ ضد بلادي. إن الكيان الذي يتصف بتلك الصفات الآنفة الذكر، بل وأكثر منها، لا يحق لممثليه أن يتبجحوا بالكذب المستمر، بل عليهم أن يخجلوا من اجترار تلك الخطابات المفضوحة والمملة، ولعلهم يتعظون يوماً.

في كل مرة نستخدم حق الرد، أو نتكلم أمام محفل من المحافل الدولية، سنتابع فضح هذا الكيان المحتل والمعتدي، وسنسلط الأضواء على ممارساته المنافية لميثاق الأمم المتحدة وللشرائع الإنسانية والدينية والدولية.

السيد شمعة (مصر) (تكلم بالانكليزية): يرفض وفد مصر الادعاء المغلوط الذي ادعاه الوزير الإسرائيلي للأمن العام ورده أمس وفد إسرائيل، ومؤداه أن مصر تنقل السلاح عبر شبه جزيرة سيناء إلى قطاع غزة، أو أنها تيسر

النقل هذا. إن مصر تلتزم التزاما كاملا بمعاهدة السلام مع إسرائيل نصا وروحا، وهي تتخذ كل التدابير الممكنة لمنع أي نشاط للتهريب عبر حدودها في أي من الاتجاهين. وهذا الأمر بالغ الأهمية للأمن القومي في مصر وللأمن في المنطقة بأسرها.

والمؤسف أنه فيما تجري مفاوضات بين مصر وإسرائيل تتعلق بزيادة عدد قوات الأمن المصرية على امتداد الحدود لمنع أنشطة التهريب، فإن ادعاءات مغلوطة كهذه يطلقها وزير وممثل إسرائيليان أمام اللجنة الأولى. وكان من الأجدى للوفد الإسرائيلي أن يركز بدلا من ذلك على البيانات الصحافية الصادرة عن قيادته التي تؤكد امتلاكها لأسلحة دمار شامل، وهذا ينتهك القانون الدولي ويتعارض مع جميع المحاولات الدولية لبلوغ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الصفة العالمية، ولإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

ونحن نتطلع إلى إجراء نقاش مستفيض لهذه المسألة.

السيد تسيسكاراشفيلي (جورجيا) (تكلم بالانكليزية): ردا على البيان الذي أدلى به ممثل الاتحاد الروسي، أود أن أوضح أن هذه المسألة التي أثرناها أمس تتصف بأهمية بالغة في سياق استقرار إقليمي ودولي أوسع نطاقا. لذلك، نعتقد أن هذه الهيئة هي التي يجب أن يجري فيها تناول هذه المسائل. واسمحوا لي أن أدلي ببعض التعليقات الإضافية في ما يتعلق برأينا إزاء الحادث الذي وقّع في ٢٠ أيلول/سبتمبر.

يؤكد تقرير بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في جورجيا حدوث إطلاق نار على أراض جورجية. ولا يهم إطلاقا على أي جانب من الحدود الإدارية وقع هذا الحادث؛ فبأي حال، وقع حادث إطلاق نار على أراضي دولة عضو في الأمم المتحدة ذات سيادة. ويؤكد التقرير أيضا أن المجموعة حصلت على تدريب من ضابطين روسيين، إضافة إلى ذلك، يذكر تقرير البعثة المرحلي بوضوح أن البعثة لا يسعها تأكيد الظروف الدقيقة التي حصلت في ظلها وفاة الضابطين الروسيين؛ وسوف يستمر التحقيق في الحادث. وفي ذلك الصدد، أود أن أطرح السؤال الرئيسي الهام الذي يواجهنا الآن؛ ماذا كان يفعل هذان الضابطان الروسيان المسلحان في غابات بلد مجاور؟

وأود كذلك أن أعلق على بعض الملاحظات التي أوردها زميلي ممثل الاتحاد الروسي. إننا نأسف أشد الأسف لاعتقاد الجانب الروسي أن تلك المجموعة التخريبية كانت وحدة لمكافحة الإرهاب. في الواقع، كانت مجموعة تخريبية تابعة للنظام الانفصالي.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجة أسماؤهم في قائمتي لهذه الجلسة. سوف نجتمع مرة أخرى الساعة ١٥/٠٠ من بعد ظهر هذا اليوم، حيث آمل أن نستكمل قائمة المتكلمين للمناقشة العامة. وإذا فعلنا ذلك في وقت مبكر من بعد الظهر، سيكون لدينا وقت كاف لبدء المرحلة الثانية من عملنا، أي المناقشة المواضيعية. وسوف ننظر مع الممثل السامي لشؤون نزع السلاح في مسألة متابعة القرارات والمقررات التي اتخذتها اللجنة في دورتها الماضية. وكما ذُكر أمس، فإن ذلك سيجري بشكل غير رسمي.

إلى هذا، أعلم أن عددا من الوفود قدمت مشاريع قراراتها ضمن الإطار الزمني المتفق عليه. وأود أن أشجع الوفود الأخرى على كفالة أن تحترم، بحق، الأطر الزمنية التي وضعناها. وفيما أرغب في إبداء مرونة للوفود التي لا يسعها أن تتقيد بالأطر الزمنية، أحثها على بذل كل جهد ممكن لتفعل ذلك.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٣٠.